مدار
الاسرائيلي
المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٢/٦/٢٦م الموافق ٦ شعبان ١٤٣٣هـ العدد ٢٨٤ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

عناوين أولى لميزانية ٢٠١٣: رفع الضرائب المفروضة على الشرائح المتوسطة والفقيرة!
صفحـ(٤)ـة

الحريديم الأشكناز يمتنعون من السكن قرب الحريديم السفاراديم!
صفحـ(٦)ـة

لضمان المساعدات الأميركية وتأييد أوروبا والشرعية الدولية

تقديرات إسرائيلية: مرسي سيتجه نحو طريق المصالحة والاستقرار

مرسي رئيسا: هل هو شرق أوسط جديد؟.

(أ.ف.ب)

ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أمس الاثنين إن المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل تتخوفان من احتمال تراجع العلاقات مع مصر، وتصاعد الهجمات من سيناء على المنطقة الجنوبية، في أعقاب فوز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي في انتخابات الرئاسة في مصر.

وقالت صحيفة «معاريف» إن هناك تخوفات كبيرة لدى هاتين المؤسستين نظرًا إلى كون العلاقات مع مصر، وهي أكبر وأهم دولة مجاورة لإسرائيل، ذات تأثير هام للغاية على العلاقات مع كل العالم العربي.

وأضافت الصحيفة أنه على الرغم من إعلان مرسي بعد الإعلان عن فوزه بالرئاسة أول أمس أنه سيحافظ على جميع الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها مصر، إلا أن جهاز الأمن الإسرائيلي يتخوف من أن تكون لانتخاب مرسي تبعات سلبية وخصوصا على المدى البعيد.

وأصدر ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بيانا مساء أول أمس قال فيه إن «اسرائيل تقدّر العملية الديمقراطية في مصر وتحترم نتائجها، وتتطلع اسرائيل إلى مواصلة التعاون مع الحكومة المصرية بناءً على معاهدة السلام بين البلدين التي تعتبر مصلحة للشعبين وتقدم كثيرا إلى الاستقرار في المنطقة».

رغم ذلك قالت الصحيفة إنهم في إسرائيل يأملون بأن تجعل التحديات الماثلة أمام مصر، وهي تحديات كثيرة وصعبة، الحكم الجديد يولي كل جهده لترميم الاقتصاد الذي تضرر كثيرا خلال العام ونصف العام الماضيين، وأن يعي هذا الحكم أهمية المساعدات الخارجية التي ستكون مشروطة باستمرار اتفاقية السلام بين الدولتين.

وأضافت الصحيفة أن جهاز الأمن الإسرائيلي بدأ قبل عدة شهور بالاستعداد والجهوزية لنشوء وضع مختلف في مصر، وفي الوقت نفسه الحذر من المس بالعلاقات الحساسة بين الدولتين والامتناع عن إطلاق تصريحات يمكن تفسيرها بشكل يثير إشكاليات.

ووفقا للصحيفة فإن مسؤولين أمنيين إسرائيليين قالوا خلال اجتماعات مغلقة أنه إذا غيّرت مصر سياستها العامة، فإن إسرائيل ستواجه مشكلة أمنية أصعب من تلك التي تواجهها مع حزب الله والفصائل الفلسطينية في غزة سوية، وهذا الأمر يعني رصد ميزانيات كبيرة جدا خاصة وأنه منذ حرب العام ١٩٧٣ لم تكن هناك جهوزية إسرائيلية خاصة في الجبهة مع مصر.

وأشارت الصحيفة إلى أن الجيش المصري يشكل «نقطة ضوء» في هذا الشأن، كون التقديرات الإسرائيلية ترى أنه يؤيد اتفاقية السلام في هذه المرحلة.

وأضافت الصحيفة أن التقديرات الإسرائيلية هي أن الحكم الجديد في مصر لن يبذل جهودا كبيرا في المحافظة على الحدود بين الدولتين وأنه قد تقع هجمات من سيناء ضد أهداف إسرائيلية إضافة إلى أن إسرائيل ستواجه صعوبة في العمل بحرية ضد حركة حماس في قطاع غزة من أجل الامتناع عن حدوث أي احتكاك مع الحكومة المصرية الجديدة.

بدورها نقلت صحيفة «هآرتس» عن مسؤول سياسي إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن «العالم ضحك علينا لأننا وصفنا الربيع العربي بأنه شتاء إسلامي، وها هو الآن يرى ويدرك إلى أين وصل الوضع».

وأضاف هذا المسؤول الإسرائيلي «سننتظر الآن لنرى ما إذا كان النظام الجديد سيحاول أن يعرض نفسه كمعتدل وأن يتقرب من الغرب، أم أنه سيتجه نحو التطرف في أعقاب سيطرته على الحكم والبرلمان».

من جانبه قال عضو الكنيست عتانيئيل شنلر من حزب كاديما إن «على إسرائيل أن تحيي الشعب المصري على إجراء العملية الديمقراطية، وردود الفعل الأولى التي ستصدر عن إسرائيل من شأنها أن تكون هامة لبلورة علاقتنا مع الجارة في الجنوب».

وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الإسرائيلية ليئور بن دور، في تعقيب خاص على فوز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي برئاسة مصر، إن هناك مصالح مشتركة بين إسرائيل ومصر، وأن إسرائيل تأمل بأن يحافظ الحكم الجديد في مصر على السلام والاستقرار.

وأضاف بن دور أنه «بعيدا عن كل الآراء والتحليلات في إسرائيل، وجزء منها يعكس التخوفات، فإننا نحترم نتائج الانتخابات وإرادة الشعب المصري».

وأردف «إننا نفضل دائما جيرانا يريدون مواصلة السلام معنا ويعملون من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار».

وعبر سياسيون ودبلوماسيون ومحللون إسرائيليون في الفترة الأخيرة عن تخوفهم من فوز مرشح الإخوان المسلمين برئاسة مصر وخصوصا من احتمال مطالبة مرسي بإعادة النظر في اتفاقية السلام بين الدولتين وتعديل بنود فيها وخاصة تلك المتعلقة بقضايا أمنية، كذلك يسود تخوف في إسرائيل من دعم مصري لحركة حماس في غزة وتقييد عمليات عسكرية ضدها.

وأضاف بن دور أنه «على ما يبدو وكما يتضح من تصريحات الزعامة المنتخبة الجديدة في مصر فإنها تدل على أنهم معنيون باحترام معاهدة السلام، وصحيح أنهم تحدثوا بشكل عام عن احترام كل الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها مصر، لكن يُفهم من هذا 'الكل' احترام معاهدة السلام مع إسرائيل، وهذا أهم شيء».

وأشار بن دور إلى وجود خلافات في الرأي بين إسرائيل والحكم الجديد في مصر لكنه قال إن «مثل هذه الخلافات كانت موجودة دائما» مشددا على أنه «بالرغم عن هذه الخلافات في وجهات النظر حول قضايا إقليمية إلا أنه لا تزال هناك مصالح مشتركة وأهمها الحفاظ على معاهدة السلام».

وأكد أن «معاهدة السلام هي مصلحة إسرائيلية، وهي في الوقت نفسه مصلحة لمصر شعبا وزعامة».

وفيما وصف سياسيون ومحللون إسرائيليون «الربيع العربي» بأنه «شتاء إسلامي»، رأى بن دور أن «الربيع العربي، الذي تُرجم بصعود قوى جديدة إلى كرسي الرئاسة في مصر، من المفروض أن يؤدي إلى التحرر من الأفكار القديمة، وعدم اعتبار إسرائيل والشعب الإسرائيلي عدوين لمصر وشعبها».

وقال بن دور إن «هناك من يقول إن العداء لإسرائيل والتحريض ضدها كانا من أدوات النظام المصري السابق، حيث كانت ٣٠٪ من المطبوعات المصرية تحرض ضد إسرائيل وتهاجمها، وربما الآن وفي إطار التحرر وعودة السلطة إلى الشعب المصري يوجد مكان لإعادة التفكير في الأفكار المسبقة، وعلى الشعب المصري أن يثق بنفسه ويتحرر من العقدة الإسرائيلية».

وتوقع السفير الإسرائيلي السابق في مصر إسحاق ليفانون أن يتجه الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي إلى طريق المصالحة وإحلال الاستقرار لا إلى طريق التحالف مع التيار السلفي المتطرّف.

وكتب ليفانون في تعليق خاص لصحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس الاثنين: لا شك في أن الأوضاع في مصر معقدة أكثر مما يبدو للعين المجردة، ويمكن القول إن كثيرين من الذين أيدوا محمد مرسي، مرشح حركة «الإخوان المسلمين» في انتخابات الرئاسة المصرية، لم يفعلوا ذلك من منطلق حبهم له فقط، بل أساسا بدافع خوفهم من عودة رموز النظام السابق إلى سدة الحكم، في المقابل كان هناك كثيرون أيدوا أحمد شفيق خوفًا من إقامة دولة شريعة إسلامية في مصر على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران. وما يتعين علينا فعله الآن هو أن ننتظر كي نرى كيف سيواجه الرئيس المصري المنتخب المشكلات العويصة الماثلة أمام بلده، وفي مقدمها مشكلة الأمن الشخصي، والأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وتراجع السياحة.

وأضاف: إن السؤال المطروح الآن هو: هل سيتجه الرئيس المنتخب نحو التحالف مع التيار السلفي المتطرّف، أم نحو المصالحة مع جميع التيارات السياسية الأخرى في البلد؟. وما يمكن تقديره هو أن مرسي سيتجه نحو المصالحة وإحلال الاستقرار، ذلك بأن هذه الطريق ستضمن له استمرار تدفق المساعدات الخارجية الأميركية، وتأييد أوروبا، وشرعية دولية عامة.

ولقد سبق لمرسي أن صرّح بأنه سيحترم جميع الاتفاقات الدولية التي وقعتها مصر، بما في ذلك اتفاق السلام المبرم مع إسرائيل. وعلينا أن ننتظر كي نرى ما إذا كان سيفي بتعهده هذا. في المقابل، يتعين على إسرائيل أن تستمر في التصرّف بحكمة ومسؤولية إزاء كل ما يمكن أن يحدث في مصر، كما فعلت حتى الآن.

وختم قائلاً: أمّا فرحة حركة «حماس» في قطاع غزة بفوز مرسي فليس لها ما يبررها، وسرعان ما سيتبين لهذه الحركة أن لدى السلطة المصرية الجديدة جدول أعمال خاصًا بها في المرحلة المقبلة.

مقابلة خاصة مع المحاضر في «قسم تاريخ إسرائيل» في جامعة حيفا

البروفسور داني غوطفاين لـ «المشهد الإسرائيلي»: حملة الاحتجاج أضفت شرعية شعبية واسعة على موضوع تغيير الأجندة الاقتصادية- الاجتماعية للحكومة

كتب ب. ضاهر:

أقدم متظاهرون على تكسير واجهات زجاجية لبنوك في وسط تل أبيب وسدوا شوارع رئيسة في منتصف ليلة السبت - الأحد الماضية، احتجاجا على العنف الذي مارسته الشرطة في تفريق نشطاء نظموا مظاهرة، يوم الجمعة الماضي، وذلك في إطار تجدد الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل.

وجاءت الاحتجاجات، مساء السبت، تحت شعار «مظاهرة طارئة، نعيد الحكم للشعب»، وشارك أكثر من ٦ آلاف شخص في مسيرة في وسط تل أبيب، وهتفوا بشعارات «الشعب يريد عدالة اجتماعية» و«ديمقراطية». وقمعت الشرطة، التي زجت بقوات خاصة، المتظاهرين بادعاء أنهم لم يحصلوا على التصاريح المناسبة للمظاهرة. وفي أعقاب مواجهات بين الشرطة والمتظاهرين تم اعتقال نحو ٩٠ متظاهرا. وقالت صحيفة «هآرتس» إنه على أثر العنف الذي استخدمته الشرطة بدأ متظاهرون بتكسير واجهات زجاجية لبنوك واقتحموها، ثم سدّ مئات المتظاهرين شبكة شوارع «أيالون» المزدحمة بالسيارات.

من جهة أخرى أصدر مراقب الدولة الإسرائيلية، القاضي المتقاعد ميخا ليندنشتراوس، تقريرين مؤخرا، أبرز من خلالهما إخفاقات في أداء حكومة إسرائيل. وفي تقرير حول حريق الكرمل، الذي شب في بداية شهر كانون الأول من العام ٢٠١٠، حمل المراقب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزراء الداخلية، إيلي يشاي، والمالية، يوفال شتاينيتس، والأمن الداخلي، إسحاق أهرونوفيتش، مسؤولية الفشل في إخماد حريق الكرمل.

وتطرق المراقب بشكل خاص إلى أداء يشاي وشتاينيتس وقال إنهما يتحملان مسؤولية مباشرة بينما نتنياهو وأهرونوفيتش يتحملان مسؤولية عامة على الإخفاقات الخطيرة التي أدت إلى مستوى جهوزية متدن لجهاز الإطفاء الذي لم يتمكن من إطفاء الحريق. وامتنع المراقب عن التعبير عن رأيه بشأن ما ينبغي استخلاصه من هذه الإخفاقات ومسؤولية الوزراء تجاه الجمهور معتبرا أن «هذه مسألة سياسية في جوهرها وينبغي إبقاؤها في يد الكنيست والجمهور».

وقبل أسبوعين أصدر المراقب تقريرا وجه فيه انتقادات شديدة لنتنياهو ووزير الدفاع، إيهود باراك، على أدائهما في مواجهة أسطول الحرية التركي لكسر الحصار عن غزة والأحداث الدامية التي رافقته في نهاية أيار العام ٢٠١٠. وشدد التقرير على أن عملية اتخاذ الحكومة الإسرائيلية للقرارات بشأن أسطول الحرية كانت تنطوي على خلل وأبحاثها كانت متسرعة وسطحية وتم إقصاء مجلس الأمن القومي عن هذه المداولات ولم تتطرق القيادة السياسية إلى سيناريوهات متطرفة تنبأت بحدوث مواجهة عنيفة بين القوات الإسرائيلية التي اعترضت السفينة «مافي مرمرة» والنشطاء على متنها.

حول هذه المواضيع كلها أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المحاضر في قسم تاريخ إسرائيل في جامعة حيفا والناشط السياسي الاجتماعي، البروفسور داني غوطفاين.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى العنف الذي مارسته الشرطة ضد مظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية في تل أبيب، في نهاية الأسبوع الماضي؟

غوطفاين: «هذا العنف هو مسألة لن يقبلها الرأي العام الإسرائيلي. ولذلك أعتقد أن هذه الظاهرة لن تستمر أيضا. ويصعب القول ما إذا كان العنف الذي مارسته الشرطة ضد المتظاهرين نابعا من عدم ترجيح الرأي أو فقدان السيطرة، لكني أعتقد أن رد فعل الجمهور، الذي كان رافضا بشدة للعنف، سيدفع الشرطة إلى تغيير أسلوب تعاملها مع المتظاهرين. وأنا لا أتوقع أنه ستكون لذلك انعكاسات بعيدة المدى، لأنه يتوقع أن تغير الشرطة أداءها. وقرأت في الصحف مؤخرا أن الشرطة تقول إنها لم تفكر بأن الأمور ستتطور بهذا الشكل».

(*) تقصد أن هذا هو تلميح من جانب الشرطة إلى أن عنفا كهذا لن يحدث في المستقبل؟

غوطفاين: «يوجد في إسرائيل حرية تعبير عن الرأي. وأعتقد أن الشرطة ستتساءل عن أسباب حدوث عنف كهذا. كذلك فإني لا أعتقد أن هذا الموضوع، العنف، سيكون مركزيا في الاحتجاجات الاجتماعية. وسيغيب هذا الموضوع عن الأجندة خلال أسبوع أو أسبوعين وستضطر الاحتجاجات إلى العودة إلى قضاياها الاجتماعية والاقتصادية. أي أن موضوع العنف سيكون قصير الأمد».

(*) ماذا حققت الاحتجاجات الاجتماعية التي كانت في إسرائيل خلال الصيف الماضي؟

غوطفاين: «لقد حققت الكثير، من جهة، ولم يتحقق شيء من الجهة الأخرى. وسأشرح ذلك. لا شك في أن إسرائيل اليوم هي دولة أخرى. فكل المواضيع الاجتماعية وحقوق العمال والمرضى وجهاز التعليم والسكن، كانت في الماضي حكرا على وزارة المالية، وكل من عبر عن رأي مناقض تم استبعاده. وقد تغير هذا بعد احتجاجات الصيف الماضي. وأصبحت هناك شرعية شعبية واسعة جدا، اليوم، لتغيير الأجندة الاجتماعية - الاقتصادية. وقد تم التعبير عن ذلك أيضا من خلال قرارات اتخذتها الحكومة، مثل القرار المتعلق بالتعليم الإلزامي من سن ثلاث سنوات، والقرارات المتعلقة بمجال الصحة. وهناك مؤشرات إلى أن الأمور ستتغير على ما يبدو. لكن ما تم تغييره هو أنه توجد شرعية الآن للتحدث ضد الطريقة النيو- ليبرالية وأن الخصخصة ليست الوصفة لحل مشاكل. لذلك فإن التغيير كبير. لكن من الجهة الأخرى فإنه لم تتم ترجمة كل ذلك إلى أفعال حتى الآن. ودعنا نقول إن السياسة الحكومية ما زالت حتى الآن نفس السياسة التي خرجت الاحتجاجات ضدها. وهذا يعني أن الاحتجاجات حققت كل ما يمكن تحقيقه لكن من دون تغيير الحكم».

(*) أنت تقول إنه لم تتم ترجمة ما حققته الاحتجاجات إلى أفعال من جانب الحكومة. لماذا توقفت، إذن، وهي لا تجري سوى في أشهر الصيف؟

غوطفاين: «جزء من أسباب ذلك هو أن الاحتجاجات في الصيف الماضي دامت ثلاثة شهور تقريبا. وكانت هناك توقعات في حينه بأن تتم الاستجابة لمطالب الاحتجاجات. وقالوا في حينه 'دعونا نرى كيف ستتطور الأمور'. وتوقف الاحتجاجات كان أيضا بسبب الشتاء والسنة الدراسية ومثل هذه الأمور لعبت دورا كبيرا في توقف الاحتجاجات. ولا تنسى أنه خلال هذه الفترة تم الحديث عن تقديم موعد الانتخابات العامة. أي أن الاحتجاجات انتظرت ما ستفعله الحكومة، وماذا سينجم عن الانتخابات المبكرة. والآن، بعد أن أصبح واضحا أنه لن تجري انتخابات مبكرة، بدأت الاحتجاجات تنهض من جديد. وبهذا المفهوم ينبغي أن نتذكر أنه يوجد خطأ بصري. فالاحتجاجات لم تغير الحكم. وحتى لو أن نشطاء الاحتجاجات وقفوا في الميادين طوال النهار والليل وصرخوا ضد سياسة الحكومة، فإن هذا لن يغير سياسة الحكومة. تغيير السياسة يتم فقط من خلال صندوق الاقتراع. وفي هذه الاثناء تم منح فرصة للحكومة بإرجاء الانتخابات. والسؤال هو متى ستكون هناك فرصة، أي متى ستجري الانتخابات العامة؟».

(*) أصدر مراقب الدولة الإسرائيلي، خلال الأسبوعين الماضيين، تقريرين أشارا إلى إخفاقات خطيرة من جانب الحكومة. ورغم ذلك فإنه لا أحد يدفع ثمن هذه الإخفاقات. على ماذا يدل هذا الوضع؟

غوطفاين: «هذا يدل قبل أي شيء آخر على استقرار الحكومة وقوتها البرلمانية. والأمر الثاني، وأنا أقول ذلك كقارئ صحف، هو أن تقرير مراقب الدولة، فيما يتعلق بحريق الكرمل، لم يقل أنه حدث إخفاق خطير للغاية، وإنما كان التقرير مقنعا بشكل أكبر فيما يتعلق بتحميل مسؤولية على كاهل وزيري الداخلية والمالية اللذين تسببا بإخفاق. وهذه مشكلة. ولو لم يُقتل في هذه الكارثة ٤٤ شخصا، فإنه واضح تماما أنه كان سيعتبر حدثا أقل مأساوية بكثير. يوجد شيء ما في هذا التقرير، وهو أنه على الرغم من المراقب أشار إلى أمور صحيحة، إلا أنه بدا أن المراقب نفسه لم يكن مقتنعا حتى النهاية بوجود مسؤولية على الوزيرين تستدعي استقالتهما. ولذلك فإنه لم يلق 'مسؤولية شخصية' عليهما، وهذا هو المصطلح الذي يستدعي استقالة الوزيرين، وإنما استخدم مصطلح 'مسؤولية خاصة'، وهذا يعني أن المراقب نفسه لم يتمكن من إيجاد وصف دقيق لوجود مسؤولية شخصية تستوجب الاستقالة. وأعتقد أن النقاش العام يدور حول ذلك. أي أن أداء الوزيرين لم يكن صحيحا ولكن من الجهة الأخرى فإن هذا الأداء غير الصحيح لم يكن بارزا. وهذا الوضع ليس شبيها بالوضع بعد صدور تقرير لجنة فينوغراد (التي حققت في إخفاقات القيادة الإسرائيلية خلال حرب لبنان الثانية وأدى تقريرها إلى استقالة رئيس أركان الجيش في حينه، دان حالوتس، ووزير الدفاع حينذاك، عمير بيرتس). فالمراقب، الآن، لم ينجح في الربط بين مسؤولية الوزيرين والإخفاق بشكل كامل ومطلق».

(*) ما رأيك في تقرير المراقب حول أحداث أسطول الحرية التركي؟

غوطفاين: «هذه قصة مشابهة تماما. والمشكلة التي أشار إليها المراقب هي عملية اتخاذ القرارات التي لم تكن صحيحة. ولا توجد قوة في هذا التقرير أيضا للمطالبة باستقالات. لكن هذه القصة تنطوي على إشكالية لأنها تكشف شيئا ما في الثقافة السياسية الإسرائيلية وهو أن السياسيين يتوقعون أن يفعل التقرير ما لم يفعله الناخبون في صناديق الاقتراع. ومن الجهة الثانية فإن الجمهور لا يفعل ذلك بواسطة صندوق الاقتراع (أي لا يحاسب المسؤولين المنتخبين) وانما ينتظر قرارات لجنة قانونية وحسب».

(*) نُشر مؤخرا عن حدوث تراجع كبير في التحصيل العلمي لطلاب المدارس الإسرائيلية في موضوع الرياضيات. ما هو سبب هذا التراجع؟

غوطفاين: «إن كل ما يتعلق بهبوط مستوى التعليم في إسرائيل هو نتيجة لخصخصة التعليم، إذ أن ما يحدث هو أن تدريس العلوم يحتاج إلى رصد ميزانيات. والدولة لا ترصد ميزانيات لهذه المجالات. ومعظم المدارس ليس قادرا على تزويد المستوى التعليمي المطلوب. وهذه التقارير لم تفاجئني لأني أحذر منذ سنوات من تراجع مستوى التعليم في إسرائيل. وقصة موضوع الرياضيات هي أحد التعبيرات عن ذلك، وبالمناسبة المشكلة ليست متعلقة بموضوع الرياضيات فقط وإنما بمواضيع عديدة أخرى».

خبير في شؤون الطاقة لـ «المشهد الإسرائيلي»:

أوضاع الطاقة في إسرائيل في غضون السنتين القادمتين ستكون سيئة جدًا!

عملية إنتاج الغاز الطبيعي والطاقة في إسرائيل تعاني حاليًا من السيطرة الاحتكارية وارتفاع الأسعار، فضلا عن تفاقم خطر النقص في الكهرباء

إسرائيل: مقدمات متعددة تدفع نحو أزمة طاقة.

كتبت هبة زعبي:

ألغي في شهر نيسان المنصرم العقد الموقع بين الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية وبين شركة غاز شرق البحر المتوسط (إي. إم. جي)، وهي شركة مقامة طبقا للقانون المصري، وإسرائيل والذي يبلغ أجله ٢٠ عاما، وأوقفت مصر رسميا إمدادها لإسرائيل بالغاز الطبيعي.

وعلى الرغم من التصريحات لدى الجانبين بأن الإشكاليات التي أدت إلى فسخ العقد تعود إلى أسباب تجارية، لكن كما هو معروف فإن هذا العقد هو من إرث النظام المصري السابق، وكل الضالعين في قضية تصدير الغاز لإسرائيل ينتمون إلى هذا النظام ويقبعون حاليا في السجون.

فكيف تأقلمت إسرائيل بعد توقف الإمدادات في موضوع تشغيل المحطات التي اعتمدت على الغاز الطبيعي؟ وهل أثر هذا على اقتصادها؟ وهل هناك احتمال بتجديد العقد؟.

من جهة أخرى تجري في إسرائيل منذ عدة سنوات أعمال تنقيب عن الغاز الطبيعي، وقد اكتشفت خلالها حقول غاز كبيرة في البحر الأبيض المتوسط، وستصل الإمدادات منها فقط بعد سنتين. وتسيطر شركة «تمار» الإسرائيلية (وهي مجموعة من الشركات) على ٨٠٪ من إنتاج الغاز الطبيعي في إسرائيل، وهذه السيطرة تمنحها قوة لفرض أسعار عالية، ووفق تقرير أخير لمنتدى الطاقة الإسرائيلي بمشاركة جمعية الاقتصاد «بات كايما»، نشر في ١١ حزيران ٢٠١٢، فإن السعر الجديد المقترح في الاتفاق بين شركة الكهرباء وتمار هو ٤ أضعاف تكلفة استخراجه، وقد انتقد هذا الاتفاق كثيرا في إسرائيل وطولبت الحكومة بانتهاج سياسة مختلفة مع شركة تمار، لكن هل مشروع قانون تحديد المركزية في الاقتصاد، والذي هو قيد النقاش في الكنيست، سيحد من سيطرة هذه الشركة على إنتاج الغاز الطبيعي ومن فرض أسعار باهظة؟.

في المقابل ارتفع سعر الكهرباء في إسرائيل بنسبة ٢٥٪ خلال العام المنصرم، ومن المتوقع أن تشهد إسرائيل أزمة في توفير الطاقة الكهربائية عند وصول كمية الاستهلاك إلى ذروتها خلال أيام الصيف، ويأتي ذلك عقب النقص في حجم احتياطي الطاقة الكهربائية والذي انخفض هذا العام إلى نسبة ١٪ .

وقد أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع عميرام بركات، وهو خبير ومحلل في شؤون الطاقة والبنى التحتية في صحيفة «غلوبس» الاقتصادية، حول موضوع الطاقة في إسرائيل، والصعوبات التي ستواجهها في الفترة القريبة.

(*) سؤال: كيف ستتدبر إسرائيل أمرها في شأن الطاقة والكهرباء بعد إلغاء عقد استيراد الغاز مع مصر؟

- جواب: بشكل أساس هناك إمكانية لأن تشغل إسرائيل محطات الطاقة التي تعمل بالغاز الطبيعي بوقود السولر أو المازوت، وبالتأكيد فإن هذا الأمر سيكبدها تكلفة مادية أكبر، ذلك بأن تكلفة هذه النوع من الوقود أغلى بكثير من الغاز، وهو في نفس الوقت ملوث للبيئة، ويقذف جسيمات مضرة بالصحة، وغازات تزيد من حرارة الجو. أعتقد أن إسرائيل ستتدبر وتحل مشكلة النقص في عملية إنتاج الطاقة الكهربائية، ولكن سيكون لهذا الأمر ثمن اقتصادي وبيئي باهظ.

(*) سؤال: هل تتوقع أن تسير الأمور التي ستتخذها إسرائيل وفق ما هو مخطط لها بدون مشاكل على الرغم من النقص الكبير في احتياطي الطاقة؟

- جواب: هذا الوضع يتعلق بأمور ليست كلها تحت سيطرتنا. إن سارت الأمور وفق الطريقة المخطط لها لن تكون هناك أية مشكلة، لكن من الممكن أن تحدث أمور غير متوقعة كحالة طقس متطرفة (حر شديد)، أو حدوث خلل تقني في إحدى محطات الطاقة، واستهلاك الكهرباء يتأثر كثيرا من حالة الطقس، فكلما زادت درجة الحرارة فإن المواطنين يشغلون المكيفات وهي أجهزة تستهلك الكهرباء بصورة غير اعتيادية، وحتى اليوم استطاعت إسرائيل تلبية الحاجة للاستهلاك الكهربائي في أعلى أوقات الطلب على استهلاك الكهرباء في فصل الصيف. لكن وفق معطيات شركة الكهرباء في الصيف القريب ستتوفر طاقة احتياط قليلة عند وصول كمية استهلاك الطاقة إلى قمتها، وستشغل كافة المحطات عدا بعض المحطات، وحجم الاحتياطي هو أقل من ١٪ من الطاقة، وعلى ما يبدو لن يقوموا باستغلاله، ويعتبر هامشا أمنيا ضيقا جدا، وفي حال حدوث خراب في إحدى محطات الطاقة الكبيرة سيضطرون إلى قطع الكهرباء عن المستهلكين. في السنوات السابقة كانت نسبة الاحتياطي في الطاقة تتراوح بين ٧٪ حتى ١٠٪، ولم تصل إسرائيل في أي مرة إلى النسبة المثلى من الاحتياطي وهي ٢٠٪ نظرا للاستهلاك المتزايد والنقص في عدد محطات الطاقة.

(*) سؤال: هل النقص في الغاز الطبيعي المصري خفض حجم الاحتياطي الإسرائيلي في الطاقة؟

- جواب: بشكل أساس لم يمس بكمية الاحتياطي لأن كافة المحطات التي تعمل بالغاز يمكن بنفس الوقت تشغيلها عن طريق السولر أو المازوت، عدا محطة واحدة وهي «محطة تريدينغ» في تل أبيب والتي تعمل عن طريق الغاز وصادقت الحكومة حاليا على القيام ببعض التصليحات لإمكانية تشغيل هذه المحطة عن طريق المازوت، وهذه المحطة حاليا مشلولة لعدم توفر الغاز الطبيعي المصري لتشغيلها، أما باقي المحطات فإنها تعمل بوقود السولر والمازوت، وهو أغلى بكثير من الغاز، وهذا ما سبب زيادة بنسبة ٢٥٪ في سعر الكهرباء منذ شهر آب الأخير.

(*) سؤال: هل لهذا الوضع تأثير على الاقتصاد الإسرائيلي؟

- جواب: بكل تأكيد كان له تأثير، وذلك من ناحيتين: أولا يؤثر على شركة الكهرباء حيث يضطرها لأن تطلب قروضا لتتمكن من شراء الوقود ما يضعها أمام حجم ديون كبير، ومن ناحية أخرى فإن الأمر يؤثر على المواطن العادي الذي سيضطر إلى دفع حجم أكبر من المبالغ على استهلاك الكهرباء وسيؤثر ذلك على وضعه الاقتصادي، وبصورة أبعد من هذا يمكن أن يؤثر هذا الأمر على النمو الاقتصادي حيث يوقفه قليلا، لكن الوضع عندنا أفضل بكثير من الأردن والتي اعتمدت بنسبة ٨٠- ٩٠٪ على الغاز المصري، في حين أن إسرائيل اعتمدت عليه فقط بنسبة ٢٠٪.

(*) سؤال: متى بدأت إسرائيل باستخدام الغاز الطبيعي في مجال الطاقة؟ وما هو حجم كمية الغاز المتوفرة لديها؟

- جواب: بدأت إسرائيل باستخدام الغاز الطبيعي في العام ٢٠٠٤ والمستخرج من حقل بالقرب من أسدود وهو صغير نسبيا ومن المتوقع أن يفرغ قريبا، وبدأت منذ العام ٢٠٠٨ باستخدام الغاز المصري، وطوال الوقت لم يصل بطريقة منتظمة، ودائما تعرضت أنابيب الغاز لمضايقات حتى وصوله، ما عدا العام ٢٠١٠، وفي العام ٢٠١١ تقريبا لم يصل غاز. لكن في إسرائيل توجد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي تكفيها لـ ١٠٠ عام تقريبا لكنها لم تصل بعد، ولتوصيلها هناك حاجة لربطها بأنابيب في قاع البحر، ويجري العمل حاليا على إقامتها وتصل تكلفة هذه العملية إلى ٣ مليارات دولار، ومن المتوقع الانتهاء من توصيل الغاز من حقل تمار حتى نيسان ٢٠١٣ ويستطيع توفير غاز حتى ٥٠ -٦٠ عاما. ويقع حقل تمار على بعد ٩٠ كيلومترا غربي حيفا، واكتشفت في العام ٢٠٠٩، والحقل الثاني «لفياتان» اكتشف في شهر كانون الأول ٢٠١٠ ويقع على بعد ١٣٠ كيلومترًا غربي حيفا.

(*) سؤال: معروف أن إسرائيل تواجه مشاكل إقليمية مع دول الجوار بسبب وقوع هذه الحقول قريبا من الحدود مع لبنان وقبرص؟

- جواب: هناك اتفاق بين إسرائيل وقبرص يحدد الحدود الاقتصادية بين الدولتين وبموجبه فإن هذه الحقول من الغاز لا تقع خارج الحدود الإسرائيلية، ولا يوجد أي خلاف مع قبرص بخصوصها، لكن يوجد خلاف مع لبنان يتعلق بحيز ومساحة معينة من المنطقة الحدودية البحرية المختلف عليها، حيث يدعي لبنان أن هذه المنطقة تابعة له، وهي قريبة من الحقول لكن هذه الحقول لا تقع داخلها، وحتى اليوم لم تجر أي أعمال تنقيب في هذه المنطقة تحديدا.

(*) سؤال: هل يوجد نفط في إسرائيل؟

- جواب: توجد كمية قليلة اكتشفت في حقل «ميجد» بالقرب من «روش هعاين» (راس العين)، جزء من هذا الحقل يقع في إسرائيل، والجزء الثاني يقع في الضفة الغربية، ويحتوي على ١٦ مليون برميل.

(*) سؤال: من المسؤول عن أعمال التنقيب؟ ومن يتكبد العبء الكبير لتكلفة هذه العملية؟

- جواب: أعمال التنقيب مكلفة جدا ولا تجري إلا في المناطق التي فيها احتمالات اكتشاف الغاز كبيرة، والدولة لا تمنح أي مبالغ للشركات التي تقوم بالحفريات وهي التي تتكبد الخسائر الكبيرة في حال عدم اكتشاف ما تبحث عنه، بشكل أساس هذه الأموال تجند من البورصة، والشركة المبادرة تقوم بمسح المنطقة المحتمل اكتشاف غاز فيها، وتتوجه للبورصة وتقوم ببيع أسهمها فيها، وبعد اكتشاف الغاز يتم تقاسم الأرباح بين الجانبين، وبهذه الطريقة أفلحت هذه الشركات في تجنيد مئات الملايين من الشواكل والتي تمول عمليات الحفريات، وليس بإمكانها نيل أي قرض من البنوك لتمويلها أو حتى من الدولة حيث أن بها مراهنة ومخاطرة كبيرة، وفي الفترة الحالية فإن الوضع أصعب حيث لا تقتنع البورصة بسهولة بفكرة إمكانية نجاح الحفريات.

(*) سؤال: هل يوجد احتكار وسيطرة على الغاز في إسرائيل؟

- جواب: الدولة هي التي تملك الغاز، لكن مجموعة من الشركات الإسرائيلية تسيطر على كافة حقول الغاز بالاشتراك مع شركة «نوبل إنرجي» الأميركية، وهي تملك التصريح بتطوير حقول الغاز، وتوصيله للبلاد وبيعه، وتأخذ الدولة الضرائب من الأرباح التي حصلت عليها، وتنال الدولة ٦٠ سنتا عن كل دولار من مجمل الربح الذي حصل عليه المبادرون من بيع الغاز.

(*) سؤال: هل هذا الأمر يمنحها قوة وسيطرة؟ وهل يمكن لشركات أخرى دخول هذا المجال؟

- جواب: هذه الشركات فازت بالمناقصة التي عرضتها الدولة لأنه توفرت لديها المعطيات الأفضل، وفعلا فإن هذا الوضع يمنحها قوة، وحاليا توجد حرب شرسة أمام وزارة المالية على اتفاق بيع الغاز مع شركة الكهرباء وهذا الاتفاق سيحدد سعر الكهرباء وبسبب سيطرتها على الحقول فإنها تريد تلقي سعر أعلى من شركة الكهرباء، لذلك فإن وزارة المالية ستتدخل في الموضوع وعلى ما يبدو لن يسمح لها بنيل سعر أعلى مما تستحقه.

(*) سؤال: هل وضع إسرائيل في مجال الطاقة يؤثر على السلطة الفلسطينية من ناحية توفيرها وسعرها هناك؟

- جواب: تنال السلطة الفلسطينية الكهرباء من إسرائيل، لكنها بصدد إقامة ٤ محطات طاقة جديدة خاصة بها، عندها يمكنها إجراء مفاوضات مباشرة مع مزودي الغاز وإجراء اتفاق لشرائه مباشرة من المزودين. لكن حتى تلك الفترة من الممكن أن يتأثر الاقتصاد الفلسطيني مما يحدث في إسرائيل كونه يدفع نفس السعر الذي نقوم بدفعه، وهناك أيضا ديون متراكمة على شركة كهرباء القدس لشركة الكهرباء الإسرائيلية بمبلغ ٦٠٠ مليون شيكل، وهذه الشركة مزود كبير للطاقة الكهربائية في مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة، وبشكل عام فإن السلطة تدفع نفس الأسعار التي ندفعها لشركة الكهرباء الإسرائيلية، وما يمر علينا هنا يمكن أن يؤثر عليها.

(*) سؤال: كيف تأثرت الصناعة الإسرائيلية من أزمة الطاقة والغاء اتفاقية الغاز؟

- جواب: لقد تأثرت فعلا، مثلاً هناك مصنع كبير هو «نيار حديرا» (ورق الخضيرة) كان يعتمد على الغاز، وبعد توقف إمدادات الغاز واجه أزمة أدت إلى إقالة ٤٠٠ من عماله وهو على وشك الإغلاق. وتعتبر الكهرباء رافعة اقتصادية هامة وهي أهم مادة أساسية في الصناعة وذات تأثير أكثر من أي أمر آخر، وفي حال زيادة سعرها فإن أسعار المنتجات ستزيد بطبيعة الحال، كما أنه في حال حدوث نقص في تزويد الكهرباء فإن الأمر سيخلق أزمة.

(*) سؤال: هل تتوقع أن تحل أزمة الغاز مع مصر؟

- جواب: هذا الأمر هو سياسي بالدرجة الأولى، فكل من كان له ضلع في الاتفاقية من الجانب المصري يقبع الآن في السجن، لكن في نفس الوقت فإن مصر ذاتها لديها أزمة مع الغاز فهي لا تملك كمية من الغاز تكفي سكانها، صحيح أن لديها كميات كبيرة من الغاز لكن في نفس الوقت فإن عدد سكانها يتضاعف والطلب على الغاز يزيد والسعر هناك منخفض جدا، والمواطنون هناك يشترون كميات كبيرة وتتضاعف كمية الطلب عليه سنويا ٨ أضعاف، وإن أرادوا تصدير الغاز فإنه سيكون على حساب شعبهم، حكومة مبارك لم تأبه بموقف الشعب واحتياجاته لكن الحكومات التي ستأتي ستكون حساسة لطلبات الشعب وإرادته.

(*) سؤال: هل حل الأردن مشكلته مع مصر؟

- جواب: جددت مصر تمديد الغاز إلى الأردن بعد أن قامت الحكومة الأردنية بشرائه بسعر مضاعف، كلفها ٦ مليارات دولار، وهي في نفس الوقت لم ترفع سعر الكهرباء لأن الأمر كان سيضعها في مواجهات مع الشعب ويسبب ثورة داخلها، وباعتقادي أن هذه التجربة علم الأردن درسا بألا يعتمد على مزود واحد ويجب إيجاد مصدر آخر.

(*) سؤال: ذكر عدة مرات في وسائل الإعلام أن هناك اقتراحات لاستيراد غاز من قطر، هل هذا صحيح؟

- جواب: الحديث هنا يدور على الغاز السائلLNG الذي يتم تبريده بدرجات منخفضة جدا ويتم نقله عبر السفن، وقطر هي أكبر الدول التي تقوم بإنتاجه، وقامت شركة الكهرباء بنشر مناقصة عن طلبها لشراء هذا النوع من الغاز، وسمعت أن الأسعار لم ترض شركة الكهرباء وهي عالية جدا، لكن لم أعلم بالضبط من هي الأطراف التي قدمت هذه العروض، ولقد دار حديث بأن إسرائيل حاولت شراء هذا الغاز من قطر، غير أن هذه المعلومات ليست مؤكدة.

(*) سؤال: كيف ترى مستقبل الطاقة في إسرائيل في غضون السنتين القادمتين؟

- جواب: أعتقد أن الوضع في السنتين القادمتين سيكون سيئا جدا، وبعدها سيشهد تحسنًا نتيجة وصول إمدادات الغاز من حقول البحر المتوسط، فهو رخيص ونظيف وغير ملوث للبيئة، لكن إلى أن يحدث ذلك سترتفع فواتير الكهرباء وأسعار المنتجات المحلية في الحوانيت، ومن المحتمل أن يكون هناك انقطاع متكرر في الكهرباء. وفي هذه الحالة يجب تشجيع استخدام الطاقة التي تعتمد على الطاقة الشمسية والتي يمكن أن تزودنا بالكهرباء في حال انقطاعها في الصيف، ومعروف أن هذه طاقة خضراء غير ملوثة لكن لا يتم تشجيعها بالصورة الكافية في إسرائيل بحجة أنها مكلفة، فضلاً عن ذلك فإن استخدام النفط مجددا سيلوث البيئة.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

نظام ليس واحداً

أرئيلا أزولاي / عدي أوفير

إسرائيل: صعود الإسلام السياسي نذير شرّ قد يعوّضه تفكّك «محور الشرّ»!

بقلم: أنطوان شلحت

احتفالات بفوز مرسي في التحرير. (رويترز)

تتفق القراءات الإسرائيلية المتعددة بشأن ما تراكم من وقائع «الربيع العربي» حتى الآن، بما في ذلك فوز مرشح حركة «الإخوان المسلمين» محمد مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية، على أن التغييرات التي سوف تترتب على هذه الوقائع في منطقة الشرق الأوسط لم تصل إلى خاتمتها. بيد أنها في الوقت ذاته تتفق أيضًا على مآل واحد لهذا «الربيع» بات في قراءتها واضحًا بما فيه الكفاية، فحواه أن المرحلة الحالية أسفرت عن تعزّز قوة الحركات الإسلامية التي تعرضت إلى القمع طوال أعوام كثيرة، وأن تعزّز قوة هذه الحركات في ظل اقترانه بتراجع مكانة الولايات المتحدة كدولة عظمى في العالم والمنطقة ربما يحمل نُذر شرّ مستطير بالنسبة إلى إسرائيل، لا يعوّضه سوى تفكّك «محور الشرّ» من خلال سقوط النظام السوري في جهة، واندلاع انتفاضة قوية في إيران في جهة أخرى.

في واقع الأمر، فإن نُذر الشرّ التي تتناولها هذه القراءات ليست متأتية أساسًا من التوقعات بأن يؤدي صعود الحركات الإسلامية إلى وضع حدّ أمام احتمالات تطبيع العلاقات الإسرائيلية- العربية، وأمام إمكان نسج علاقات ذات صبغة إستراتيجية مع دول مؤثرة في المنطقة وحسب، وإنما هي متأتية أيضًا من سقوط أنظمة عربية كانت تنتهج سياسة ملائمة لمصالح إسرائيل الأمنية، وفي مقدمها نظام حسني مبارك في مصر.

وقد عبّر عن ذلك مؤخرًا أحد كبار الباحثين في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب- «مارك هيلر»- من خلال توكيد أن مبارك شكل دعامة نظام جعل إحدى الدول العربية المهمة، أي مصر، تنتهج نهجًا سياسيًا ملائمًا للمصالح الأمنية الحيوية لدولة إسرائيل. وأشار إلى أن مبارك كان يرى أن مصالح مصر القومية تستوجب قيام سلام مع إسرائيل، ومواجهة مع الإسلاميين المتطرفين، وقمعًا حازمًا لـ «الإرهابيين»، وتنسيقًا وثيقًا مع الولايات المتحدة.

ولا بُد من الإشارة هنا إلى أن موضوع الانشغال بـ «مصر ما بعد مبارك» طغى على جدول الأعمال الإسرائيلي قبل انطلاق «الربيع العربي» بأعوام قليلة، ولا سيما في إثر ذيوع أنباء بشأن وقوعه في براثن مرض خبيث.

وفي أحد التعليقات الصحافية لكبير المحللين السياسيين في صحيفة «هآرتس»- «ألوف بن» (الذي يشغل حاليًا منصب رئيس التحرير) - وردت في ذلك الحين أقوال على لسان مصدر سياسي إسرائيلي رفيع المستوى شدّد فيها على أن مبارك هو الشخص الأقرب إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من زعماء العالم كلهم، وعلى أن العلاقات بين الزعيمين وثيقة أكثر مما تتراءى في الظاهر للعيان المجردة. وخلال ذلك جرى التنويه بأن عدة دبلوماسيين أميركيين يوافقون على هذا التقويم.

وذكرت تعليقات أخرى أن هذه العلاقات الوثيقة ناجمة في العمق عن الخشية المشتركة من إيران، ذلك بأن نتنياهو يخشى المشروع النووي الإيراني، في حين أن مبارك يخشى ممارسات طهران التآمرية.

وأشارت هذه التعليقات كذلك إلى أن إسرائيل ومصر تعملان معًا على تطبيق الحصار على غزة، بهدف إضعاف سلطة حركة «حماس» هناك، وإحباط عمليات تهريب الأسلحة إلى القطاع. وهذا التعاون الوثيق يجعل إسرائيل مثلاً تتنازل عن ورقة دعائية مهمة للغاية هي تحميل مصر المسؤولية جراء «الأوضاع الرهيبة» في غزة، خوفًا من إثارة غضب مبارك عليها. وفي قراءتها يبدو أن نتنياهو مستعد لامتصاص حملة النقد الدولية إزاء حصار غزة، والاستنكاف عن القول إن لمصر حدودًا مع القطاع وبإمكانها أن تهتم بحاجات سكانه الفلسطينيين.

وأشير أيضًا إلى أن إسرائيل، في إثر سقوط نظام الشاه الإيراني، أصبحت تعتبر مصر، بدلاً من إيران، الحليف الأهم في المنطقة والذي يزوّدها بالطاقة أيضًا.

كما أن معاهدة السلام مع مصر صمدت في اختبارات جميع الحروب التي شهدتها المنطقة، وفي إبان اندلاع الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية.

وكتب أحد الباحثين الإسرائيليين في أيار ٢٠١٠ ما يلي: «لا شك في أن الرئيس مبارك، الذي يتولى زعامة مصر على مدار فترة زمنية طويلة لم يحظ بمثلها أي زعيم سابق منذ محمد علي، مؤسس الأسرة الخديوية في القرن التاسع عشر، هو المسؤول المباشر عن استقرار الأوضاع فيها. غير أنه أصبح في الـ ٨٢ من عمره، ولا يعرف أحد كم سنة سيبقى في السلطة، ومن الذي سيخلفه. ولو كان في إمكان إسرائيل اختيار أمنية واحدة لكانت تختار أن يعيش مبارك إلى الأبد شرط أن يبقى معنا» («هآرتس»، ٢٠١٠/٥/١٦)!.

علينا أن نشير أيضًا إلى أنه كانت هناك قراءات إسرائيلية ربطت بين «الربيع العربي» وبين نزعات إقليمية كانت قائمة قبله، لعل أهمها تراجع نفوذ الدول العربية في مقابل صعود نفوذ قوى غير عربية مثل تركيا وإيران، وذلك في موازاة تراجع نفوذ الولايات المتحدة، وقد اعتبرت نزعات تشكل خطرًا على إسرائيل.

كما أنه لا بُدّ من ملاحظة أن التعامل الإسرائيلي الرسمي والإعلامي والاستخباراتي مع التغيرات في الشرق الأوسط خضع لتحولات تبدو للوهلة الأولى متناقضة. فبينما كانت ردة الفعل الإسرائيلية على الثورة في مصر متوترة وتلامس حدود الهلع، للأسباب التي أوردناها آنفًا، فإن وصول «الربيع العربي» إلى دول أخرى مثل ليبيا واليمن وأساسًا إلى سورية دجّج ردات فعل تتحدث عن احتمال أن «يعوّض» إضعاف أو سقوط أنظمة مناهضة لإسرائيل الإحباط الذي شعرت به هذه الأخيرة جراء إضعاف أو إسقاط أنظمة مريحة لها.

وقد ذهب البعض إلى حد القول إن هذا «التعويض» سيكون كبيرًا للغاية في حال إيقاظ الدوافع التي أدّت إلى «انتفاضة» في إيران سنة ٢٠٠٩، شرط أن تكون هذه المرّة أكثر قوة واتساعًا بحيث تفضي إلى ضعضعة النظام في طهران. وفي حال حدوث مثل هذا التطوّر فإنه سيشكل برأيه «التغيير الإستراتيجي الأكثر إيجابية في الشرق الأوسط».

عناصر الرؤية الإسرائيلية
إزاء صعود الحركات الإسلامية

وفيما يخص صعود الحركات الإسلامية تحديدًا تتراءى الرؤية الإسرائيلية المتراكمة إلى الآن على الوجه التالي:

يؤكد الجنرال احتياط «عاموس يادلين»، رئيس «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، الذي شغل في السابق منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي (أمان)، أن من السابق لأوانه تحديد الرابحين والخاسرين من «الربيع العربي» لأن الوضع لا يزال متحركًا ويتطور في اتجاهات مختلفة ومتناقضة. مع ذلك فإن الرابح الأكبر لوقائع العام الأخير هو الإسلام السياسي في كل من تونس، وليبيا، ومصر، وفي المستقبل في سورية أيضًا. وبرأيه يبدو أن عصر صعود الشيعة في الشرق الأوسط تم كبحه في هذه المرحلة، وأن السنة هم الرابحون الأكبر من اليقظة العربية. وهو ينظر إلى تركيا أيضا كطرف رابح، على الرغم من أنها دفعت ثمنًا باهظًا جراء ترددها في اتخاذ موقف واضح بشأن الأزمة في ليبيا، وخسرت استثمارات اقتصادية بمليارات الدولارات في ليبيا وسورية، وهي تواجه اليوم تحديات غير بسيطة في ضوء استمرار القمع في سورية والتمرد الكردي الداخلي. أما الخاسرون فهم في قراءته الحكام الذين أطيح بهم، والولايات المتحدة التي فقدت حليفين مهمين في مصر وتونس، ويتعذر على حليفيها في السعودية وإسرائيل أن يغفرا لها تخليها عن حسني مبارك، كما أن انعدام الاستقرار في ليبيا واليمن قد يعزز من نفوذ تنظيم «القاعدة». كما تبدو إسرائيل أيضا في الجانب الخاسر، رغم أن الأسوأ لا يزال في انتظارها، مثل: نظام حكم جديد في مصر بزعامة «الإخوان المسلمين»، وربما حدوث تغيير في الأردن، واستمرار العصيان المدني في سورية ومحاولات تصدير الأزمات، والخيبات وشلال التوقعات على الحدود مع إسرائيل. وفيما يتعلق بإيران يشير إلى أنها بدت في بداية العملية راضية عن سقوط أنظمة متعاطفة مع الغرب ومتحالفة مع إسرائيل، وعن تعزيز قوة العناصر الإسلامية في المغرب وفي مصر، وعن اليقظة الشيعية في البحرين، وعن ارتفاع أسعار النفط، لكن ما إن تبين أن سورية، الحليف المركزي لإيران في العالم العربي، هي أيضا بين المتضررين من الأحداث، وأن السعودية والمعسكر السني يعززان قوتهما، وأن الهزة قد تصل أيضا إلى طهران، حتى بدا الميزان الإستراتيجي بشكل مغاير.

يرى البروفسور «إفرايم عنبار»، رئيس «مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية» في جامعة بار إيلان، أن صعود نفوذ الحركات الإسلامية وتراجع نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يؤثران بصورة سيئة في «عملية السلام التاريخية» بين إسرائيل والأطراف المجاورة لها. ويشدّد على أن «عملية السلام» هذه كانت ناجمة عن عاملين مهمين: أولاً، قبول إسرائيل كأمر واقع في المنطقة؛ ثانيًا، تعزّز الإدراك بأنه لا يمكن القضاء على إسرائيل بالقوة ليس بسبب قوتها العسكرية وحسب وإنما أيضًا بسبب تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة ومكانة هذه الأخيرة في المنطقة.

إن الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، التي تجري حوارا مع الإخوان المسلمين وحركات إسلامية أخرى في أنحاء الشرق الأوسط، تعطي شرعية لهذه الحركات، وتحاول أن تقنع نفسها بالأساس بأن هذه الحركات قادرة على دفع إصلاحات سلطوية تحقق الديمقراطية والرفاهية. وبموجب ما يؤكد الجنرال احتياط «داني روتشيلد»، رئيس «مؤتمر هرتسيليا لميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل»، من الصعب فهم كيف يمكن لأحد أن يتوقع من حركات ثيولوجية عملت وانبثقت في كنفها شبكات «إرهابية»، أن تدفع التطور في العالم العربي. علاوة على ذلك فإن وصول الأحزاب الإسلامية إلى سدة الحكم سيجعلها تبذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على سلطتها ومكاسبها، وتقمع بالتالي من دون هوادة أي معارضة أو احتجاجات شعبية. من هنا فإن دول الغرب، بحوارها مع حركات إسلامية في الشرق الأوسط، وإعطاء الشرعية لعملها ونشاطها، تعيد المنطقة إلى الوراء، وتمكن هذه الحركات من تعميق وجودها ونفوذها أيضا في صفوف الجاليات الإسلامية في الغرب.

تتوقع د. «ميرا تسوريف»، وهي باحثة كبيرة في «مركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية» في جامعة تل أبيب، أن تتبنى حركة الإخوان المسلمين في مصر سياسة براغماتية على الصعيدين الداخلي والخارجي، تختلف كثيرًا عن سياسة حركة السلفيين. وهو تقدير يتبناه أيضًا المحلل العسكري «رون بن يشاي» مشيرًا إلى أن الإخوان المسلمين في كل من مصر وتونس والأردن يمثلون «إسلامًا هجينًا» يجمع بين الهوية الوطنية - الاجتماعية وبين الهوية الإسلامية، بخلاف الحركات الجهادية، مثل تنظيم «القاعدة»، وحركة «الجهاد الإسلامي» الفلسطينية. وبرأيه فإن الإخوان المسلمين يولون أهمية كبيرة للرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوبهم. ومن هنا، ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأنهم سينتهجون سياسة براغماتية، وسيحاولون تمييز أنفسهم عن «السلفيين» الأصوليين. وهم، طبعًا، لن يحبوا إسرائيل، لكنهم سيحاذرون إلغاء معاهدة السلام مع مصر والأردن، وسيمتنعون من الدخول في حرب واسعة من شأنها أن تجعل شعوبهم تعيش في ضائقة. وينطبق هذا الكلام أيضًا على النظام الذي سيحل في سورية محل نظام الأسد. في المقابل يرى الباحث «مارك هيلر» أن صدقية الاعتدال النسبي أو البراغماتية النسبية للحركات الإسلامية ما زالت موضع تساؤل حتى الآن، وربما يكون هذا الاعتدال النسبي مجرد ضريبة كلامية تهدف إلى استرضاء جمهور معين في الداخل المصري، أو جماهير وحكومات خارجية خاصة. ويستلهم البروفسور «يحزقئيل درور»، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية- القدس وعضو «لجنة فينوغراد» التي تقصت وقائع «حرب لبنان الثانية»، درسًا من التاريخ مفاده أن الدول التي تمر في مرحلة ثورية تنتج مستويات مرتفعة من الطاقة، ومن هنا يجب عدم الافتراض بأن الدول العربية التي تمر الآن في فترة انتقالية قد دخلت بالضرورة في مرحلة من الضعف. فلا يمكن التنبؤ بما ستكون عليه الأنظمة في الدول العربية، لكن يبدو واضحاً، منذ الآن، ازدياد الدور الذي يقوم به الشارع العربي، وتصاعد العداء لإسرائيل. كما أنه تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الكبير في الطاقة القومية وتزايد الصعوبات الداخلية سيدفعان بالناس إلى البحث عن عدو خارجي، وستكون لذلك انعكاسات مهمة على إسرائيل، مثل تآكل قدرتها على الردع، والتخوف من مبادرات «غير عقلانية» للهجوم عليها. كذلك، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض المستمر في نفوذ الغرب الذي يواجه أزمة اقتصادية عميقة وطويلة.

ما العمل؟

بطبيعة الحال، يبقى الحيز الأكبر من الانشغال الإسرائيلي بصعود الإسلام السياسي من نصيب الهاجس المتعلق بما يتعين على إسرائيل أن تفعل من الآن فصاعدًا.

ويمكن إجمال اتجاهات العمل الرئيسة التي يجري التركيز عليها على الوجه الآتي:

١- على إسرائيل أن توظف كل الجهود من أجل تعميق تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، وخصوصًا من خلال توكيد أن «الربيع العربي» أثبت مرة أخرى ما تمثله إسرائيل من ذخر إستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة والغرب عمومًا.

٢- تطوير عقيدة عسكرية جديدة تتضمن عناصر هجومية معدة للاستخدام عند الحاجة.

٣- اتخاذ مزيد من الإجراءات الرامية إلى «تحصين» الحدود على غرار الجدار العازل الذي بدأت إسرائيل بإنشائه على طول منطقة الحدود مع مصر (٢٤٠ كيلومترًا)، وفي جزء من منطقة الحدود مع لبنان، فضلاً عن الجدران في مناطق الحدود مع قطاع غزة، وسورية، والأردن، والضفة الغربية. وبرأي الباحث العسكري «غابي سيفوني» ينبغي أن تتركز الجهود في هذا المجال على تعيين مكامن الضعف على امتداد الحدود، وإيجاد الحلول لمعالجتها. وفي الوقت ذاته، يجب دراسة مفهوم شامل للدفاع عن الحدود مع الدول التي تربطها بإسرائيل معاهدات سلام يستند إلى العمل الاستخباراتي، ويستخدم قوات اعتراض قليلة العدد وسريعة الحركة.

٤- إن إسرائيل لا يمكنها لضمان مستقبلها سوى أن تعتمد على نفسها، أي من خلال تدجيج قوتها العسكرية وترسانة أسلحتها، الأمر الذي يستلزم زيادة الميزانية الأمنية الإسرائيلية، كقول نتنياهو نفسه. وبمراجعة آخر الخطابات التي ألقاها رئيس الحكومة الإسرائيلية يمكن ملاحظة أن هذا التشديد أصبح بمثابة لازمة متكررة فيها حتى لدى تثمين أهمية التحالف مع الولايات المتحدة. فمثلاً في سياق الخطاب الذي ألقاه في آذار ٢٠١٢ أمام المؤتمر السنوي للوبي اليهودي الأميركي من أجل إسرائيل (إيباك) في واشنطن أكد ما يلي: «إننا نقدّر جدًا التحالف العظيم بين بلدينا (إسرائيل والولايات المتحدة)، لكن عندما يتعلق الأمر بمسألة بقاء إسرائيل يجب علينا أن نكون دومًا أسياد مصيرنا».

٥- ضرورة تعزيز الاتصالات مع السعودية. وبحسب ما نُشر في هذا الشأن حتى الآن، فإنه في ظل التحولات الكبيرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ اندلاع ثورات «الربيع العربي»، بدأت السعودية رويداً رويداً تحل محل مصر في زعامة «المعسكر المعتدل» في العالم العربي، وذلك جراء انشغال هذه الأخيرة كليًا بنفسها وأوضاعها الداخلية. وهذا الأمر ينعكس أكثر من أي شيء آخر من خلال إبراز السعودية تحالفها الوثيق مع الإدارة الأميركية من جهة، ومن جهة أخرى من خلال تقديمها المساعدات المتعددة إلى القوى التي تحاول أن تكبح تغلغل النفوذ الإيراني في المنطقة. في الوقت نفسه لم يعد في الإمكان إخفاء أن السعودية تتبنى موقفًا مناهضًا لإيران، فالاستخبارات السعودية هي التي كشفت مسار تهريب الأسلحة والوسائل القتالية من إيران إلى نظام الأسد في سورية عبر الأراضي العراقية، ونقلت هذه المعلومات إلى الأجهزة الاستخباراتية الأميركية. وكانت السعودية أول دولة عربية تغلق سفارتها في دمشق، في الوقت الذي تجري فيه في الرياض عملية بحث عن وريث محتمل للأسد. ووفقًا لما كتبه أكثر من محلل إسرائيلي في الآونة الأخيرة فإن موقف السعودية إزاء إيران شبيه إلى حد بعيد بموقف إسرائيل، ولذا يمكن التقدير بأن هذا الأمر أدى إلى مزيد من التقارب بين هاتين الدولتين، وعزز أكثر فأكثر الاتصالات السرية أو غير الرسمية التي تجري بينهما بعيدًا عن أنظار وسائل الإعلام.

«لم نعد نخشى القول بصراحة ووضوح: نحن يساريون»!

هذا الاحتجاج الاجتماعي سيستمر إلى أن يحقق أهدافه

بقلم: شاي زامير (*)

في الوقت الذي كان فيه كثيرون من الإسرائيليين منشغلين في توزيع الشهادات علينا، والبحث في ما إذا كان احتجاجنا هذا الصيف يلائم «مايوهكم» (ملابس السباحة) الجديد، فقد عدنا على نطاق واسع إلى الشوارع والميادين. فالآلاف الذين احتشدوا في ميدان «مسرح هبيما» في تل أبيب في نهاية الأسبوع الأخير لم ينتظروا أي إشارة أو توجيه من أحد.. أجل، ها هو الاحتجاج الاجتماعي ينطلق مجددًا، وفي هذه المرة انتهى التخبط في موضوع الهوية، فنحن نعرف من نكون وما الذي نريده: نحن نريد إسقاط حكومة بنيامين نتنياهو، ونريد حكومة تعرف وتتذكر أن مواطنيها أهم وأكثر أولوية من أصحاب رؤوس الأموال، ونحن فخورون بطريقنا، ولم نعد نخشى القول بصراحة ووضوح: نحن يساريون!

نحن يساريون لأننا نعتقد بأنه ينبغي العمل فورا على رفع ضريبة الشركات وضريبة التركة، والتوقف عن خصخصة الخدمات الحيوية للمواطنين، فقط من أجل مكافأة المقربين بملايين إضافية أو بسبب الاعتقاد بأن المنافسة الشرسة في الاقتصاد تفضي إلى مجتمع سليم وأخلاقي.

نحن يساريون لأننا نرى بأن هناك علاقة مباشرة بين تصريحات عضو الكنيست أوري أريئيل («الاتحاد الوطني») المناهضة للمثلية، وعنصرية الوزير إيلي يشاي، وعربدة اليمين في «غفعات هأولبانا»، وإدعاءات نتنياهو بشأن دفع عملية السلام.

ونحن نعتقد أنه وفي الوقت الذي تسمح فيه الحكومة للمقاولين بالتصرف مع العمال الضعفاء كما يحلوا لهم، فإنها تتجاهل في ذات الوقت ضائقة اللاجئين (الأفارقة)، وتسمح باضطهاد وقمع المثليين، ولا داعي للحديث عما يتعرض له الفلسطينيون.

لذلك فإننا سنخرج هذا الصيف إلى الشوارع حتى نضع حدا لحكومة اليمين التي نشعر بالخزي والخجل من أعضائها. وإلى أن يتحقق ذلك، سنواصل التظاهر في الساحات والميادين، وسننصب خيم الاحتجاج، ونخل «بالنظام العام» إلى أقصى حد ممكن. فهذا النظام العام المقدس والمهم لدى رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي، إلى الحد الذي أرسل فيه باسم هذا النظام أفراد الشرطة البلدية لينهالوا بعنف وقسوة على متظاهرات في العشرين من عمرهن، هو النظام الذي يسمح أيضا باستمرار تهاوي وتدهور الطبقة المتوسطة إلى الفقر، ولذلك نحن نريد وضع علامة استفهام كبيرة على كل هذا النظام.

فهل لشجيرات «جادة روتشيلد» (في تل أبيب) أفضلية حقا على حرية التظاهر والتعبير؟! وهل يبرر شعار «المدينة النموذجية» الذي يرفعه خولدائي العنف من جانب الشرطة؟! ربما كانوا في بلدية تل أبيب يعتقدون ذلك، ولكننا سنواصل التظاهر لنؤكد أن هذا النظام مريب في نظرنا، ذلك لأنه تستمر في ظله مظاهر الظلم والإجحاف وانعدام العدالة التي يمثلها النظام الرأسمالي، النظام الذي يرثيه كل خبراء الاقتصاد في العالم، لكن نتنياهو ما انفك يصفق له بحماس. النظام العام هو المشبوه في نظرنا وليس أفراد الشرطة الذين سنواصل هذا الصيف أيضا تقديم الورود لهم، آملين ألا يكسروا أيدينا قبل أن نمدها نحوهم.

زمن الفوضى

في الصيف الماضي قالوا عنا بأننا وديون أكثر من اللازم، ونحن نقول الآن بأنه ربما حان الوقت في هذا الصيف لزمن الفوضى.

وإذا كانت الشعارات واليافطات وأعمال إغلاق الشوارع (من جانب الشرطة بطبيعة الحال) تعيقكم عن مشاهدة مباريات كأس الأمم الأوروبية أو برامج التلفزيون المفضلة لديكم، فإننا ندعوكم للنزول إلى أرض الواقع، لتشاهدوا الواقع البائس. ربما كان ذلك بمثابة كلام مكرّر، لكن شعار «اليمين مع الأحياء» لا يعدو كونه أيضا شعارا أجوف.

لقد انطلق هذا الاحتجاج، الذي لم يعد يخشى من كونه «احتجاجا سياسيا»، ولم يعد يخشى أن تلووا له أنوفكم وتقرروا بأنه «واسع عليكم»، وبأنكم تفضلون الانتظار على الحياد إلى أن نتحول إلى دولة عالم ثالث.

وبالأمس (السبت الماضي) انضم إلى المظاهرة الكبرى (في تل أبيب) مئات الناشطين من مثليي الجنس، الذين تظاهروا قبل ذلك بوقت قصير ضد التصريحات الظلامية التي تفوه بها عضوا الكنيست أوري أريئيل وأنستاسيا ميخائيلي. وربما كان قادة الاحتجاج قد حاولوا في السابق إخفاء الطابع الليبرالي لهذا الحراك الاحتجاجي، لكن ذلك انتهى ولن يتكرر من الآن فصاعدا. وقد علمتنا الأشهر الأخيرة بأنه ليس هناك ما يدعونا إلى الاختباء أو الخوف من المحافظين أو من الصهيونية الدينية، التي برهنت في الصيف الفائت على أن عربتها خاوية، وأن عدالتها الاجتماعية وقيمها الكبيرة تتوقفان عند حدود «الخط الأخضر».

لقد خرج عدد قليل من معتمري القبعات الدينية للتظاهر في الشوارع، ومثلهم أيضا مهاجرون من الاتحاد السوفياتي سابقا أو من العرب.. ولا شك في أن توحدنا وسيرنا يدا بيد كفيلان بجلب مليون شخص للتظاهر في الميدان، وإذا ما تحققت هذه الوحدة والعمل المشترك فإن التغيير المأمول قادم لا محالة.

إن هذا الاحتجاج الذي يتم من أجل الجميع، يدعو أولئك الذين ما زالوا مترددين إلى القدوم والانخراط في النضال من أجل العدالة والمساواة، من خلال هذا الاحتجاج الذي لن يكون فيه بعد الآن مكان لـ «اللف والدوران» أو للكلام المراوغ.

(*) طالب في جامعة تل أبيب، وأحد نشيطي حملة الاحتجاج الاجتماعية. المصدر: الموقع الإلكتروني لصحيفة «يديعوت أحرونوت». ترجمة خاصة.

إعـداد: برهوم جرايسي

عناوين أولى لميزانية ٢٠١٣: رفع الضرائب المفروضة على الشرائح المتوسطة والفقيرة!

باراك (من اليمين) وشتاينيتس- الأول يطالب بزيادة ميزانية وزارة الدفاع والثاني يطالب بتقليصها!

*نتنياهو يرفض رفع الضريبة المفروضة على الشركات

*شتاينيتس يقدم تنازلات كبيرة للشركات على «أرباح محتجزة»

*مراقبون: جباية ضريبة عادية من «الأرباح المحتجزة» لدى الشركات كان من شأنها أن تسد العجز المالي كاملا في الميزانية وأن تمنع فرض ضرائب جديدة *مدير عام المالية يتحدث عن رفع الميزانية بنسبة ٥٪ قبل تقليصها*

واصلت التقارير الصحافية الحديث عن العناوين المركزية للميزانية العامة للعام المقبل ٢٠١٣، في حين أنه حتى الآن لم يقرر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ما إذا سيتوجه إلى ميزانية مزدوجة للعامين المقبلين، أم للعام المقبل وحده، وبحسب تلك التقارير، فإن الميزانية العامة ستشمل رفع ضريبة المشتريات من ١٦٪ إلى ١٧٪، وحتى أن هذا القرار قد يتم تنفيذه قبل نهاية العام الجاري، بالإضافة إلى رفع ضريبة الدخل بنسبة ١٪، وفي حين أن المتضرر من ضريبة الشراء جميع شرائح المجتمع، وبالذات الشرائح الفقيرة والوسطى، فإن رفع ضريبة الدخل ستتأثر منها أساسا الشرائح الوسطى، وفي المقابل، يرفض نتنياهو رفع ضريبة الشركات بنسبة ١٥٪، بزعم ان هذا سيضر بالنمو الاقتصادي، كونه سيقلل من حجم أرباح هذه الشركات.

رفع حجم الميزانية

وقال مدير عام وزارة المالية دورون كوهين، في مؤتمر اقتصادي عقد في الأسبوع الماضي في تل أبيب، إن وزارته كانت تتوقع انتعاشا اقتصاديا في العام المقبل- ٢٠١٣، إلا أن المؤشرات التي تراها الوزارة تشير إلى احتمال تباطؤ كبير في حركة الاقتصاد، وإلى أن الخروج من هذا التباطؤ سيكون بطيئا أيضا.

وعلى أساس هذه الفرضية، التي تشابه فرضيات وزارة المالية السنوية، لدى إعداد كل ميزانية عامة، قال كوهين إن اقتراح الوزارة للميزانية العامة يقضي برفع الميزانية بنسبة ٥٪ مقارنة مع ميزانية العام الجاري- ٢٠١٢، وكما يبدو فإن هذه الزيادة ستسبق التقليص الفوري على الميزانية.

وحسب كوهين فإن الزيادة ستصرف على ما التزمت به الحكومة من قبل، وبشكل خاص على جهاز التربية والتعليم، وتمويل مشروع التعليم المجاني للأطفال في عمر ٣- ٤ سنوات (في الروضات)، الذي بدأ العمل به جزئيا في السنوات الأخيرة.

إلا أن كوهين قال إن تكلفة المشاريع التي وضعتها الحكومة للتنفيذ تفوق الزيادة الفعلية في الميزانية بحوالي ٣ر٧٥ مليار دولار، ولهذا سيكون على الوزارة والحكومة اتخاذ تدابير لسد العجز الكبير في الميزانية العامة في العام المقبل.

فرض ضرائب

وحسب التقارير الصحافية، فإن الميزانية العامة في نهاية المطاف لن ترفع ضريبة الشركات من ٢٥٪ إلى ٢٦٪ بسبب رفض نتنياهو لرفع كهذا، وهذا على الرغم من أن نسبة ضريبة الشركات من العام ١٩٩٦ إلى العام ٢٠٠٣ كانت ٣٦٪. وتقول التقديرات إن عملية رفع ضريبة الشركات بنسبة ١٪ فقط، من شأنها أن تؤمن مداخيل ضريبة بقيمة ٧٠٠ مليون شيكل، أي حوالي ١٨٠ مليون دولار، ويدعي نتنياهو أن رفعا كهذا سينتقص من أرباح الشركات، وهذا من شأنه أن يضر بنسبة النمو الاقتصادي.

وفي المقابل وافق نتنياهو على طلب وزارة المالية رفع ضريبة المشتريات من ١٦٪ حاليا، إلى ١٧٪، إذ أن رفعا كهذا من شأنه أن يضمن زيادة مداخيل الخزينة العامة بحوالي ١ر٠٣٣ مليار دولار، وتدعي مصادر في ديوان نتنياهو أن وزارة المالية طلبت بداية رفع الضريبة الشرائية بنسبة ٢٪ أخرى، إلا أن نتنياهو رفض.

ووفقا لمصادر حكومية، فإن وزارة المالية قد تقرر زيادة ضريبة المشتريات حتى قبل أن تنتهي السنة الحالية وهناك من تحدث عن الشهر المقبل- تموز، لكن هذا بات متأخرا، لذا من الممكن تنفيذ القرار ابتداء من شهر آب.

كما أيد نتنياهو رفع نسبة ضريبة الدخل على كافة درجات الضريبة بنسبة ١٪، ورفع كهذا من شأنه أن يضمن زيادة مداخيل الضريبة بقيمة ٧٧٤ مليون دولار.

إلا أنه كما جرت العادة، فإن الإعلان المبكر عن إجراءات كهذه من شأنه أن يواجه اعتراضات في الشارع وأيضا في الحلبة البرلمانية، لتقرر الحكومة لاحقا استبدال هذه الإجراءات بإجراءات تقشفية أخرى.

لكن ما سيزيد من المعارضة السياسية والشعبية لرفع الضرائب، هو قرار وزير المالية يوفال شتاينيتس تقديم تنازلات بمليارات الشيكلات للشركات التي حققت كمية أرباح ضخمة من صفقات في الخارج، وأبقتها «محتجزة» لديها، كي تبعدها عن الضرائب، رغم أن هذه الشركات حصلت على تسهيلات كبيرة في السنوات الأخيرة.

وحسب التقديرات، فإن حجم هذه الأرباح يصل إلى ٣١ مليار دولار، وأن معدل نسبة الضريبة المتبعة تصل إلى ٢٥٪، أي حوالي ٧ر٨ مليار دولار، وميزانية كهذه من شأنها أن تسد عجز أكثر من عامين في الميزانية العامة، إلا أن وزير المالية شتاينيتس عرض على الشركات دفع من ١ر٣ مليار دولار إلى ٢ر٦ مليار دولار، شرط أن يكون الدفع خلال العام المقبل ٢٠١٣ من أجل سد العجز في الميزانية العامة.

وهاجمت المعارضة الإسرائيلية وحتى أوساط اقتصادية هذا السخاء الحكومي، الذي سيكلف الخزينة العامة ٥ر٢ مليار دولار على الأقل، وطالبوا بالتراجع عن هذا العرض، وإلزام الشركات بدفع نسبة الضريبة كاملة عن تلك الأرباح التي ترفض الإفراج عنها.

أبحاث الميزانية بعد أسبوعين

ومن المفترض أن تبدأ الحكومة في بحث الإطار العام للميزانية العامة في الأسبوع الأول من شهر تموز، على أن تتبع الجلسة الأولى ثلاث جلسات أخرى تنتهي في منتصف شهر آب، ومن هناك يتم صياغة الميزانية العامة لقراءتها الأولى لعرضها على الكنيست مع بدء دورته الشتوية ويتم إقرارها خلال أيام، ومن ثم تبدأ المداولات حولها لإقرارها نهائيا في الشهر الاخير من العام الجاري.

وحسب التفاصيل التي نشرت في الأيام الأخيرة، فإن وزارة المالية تقدر أن يكون حجم الضرائب في العام المقبل حوالي ٢٢١ مليار شيكل، أي ما يعادل ٥٧ مليار دولار، وهو نفس توقعات العام الجاري ٢٠١٢ بعد تقليص بحوالي ٢ر٦ مليار دولار.

وتتوقع الوزارة تراجعا في مداخيل الضرائب في العام المقبل، كالعام الجاري، بفعل التباطؤ الاقتصادي المتوقع أو المفترض، ولهذا فإن الحكومة ستكون مطالبة بوضع برنامج لسد العجز، من بنوده رفع الضرائب كما ذكر سابقا، إضافة إلى رفع العجز في الميزانية إلى نسبة ٢ر٧٥٪ من حجم الناتج العام، وهذا من شأنه أن يسد العجز المتوقع ما بين ٣ر٦ مليار دولار إلى ٤ر٤ مليار دولار.

وحسب التقديرات، فإن النمو الاقتصادي للعام الجاري سيكون ٣ر٢٪ ولكن من المتوقع أن يصل إلى ٣ر٥٪ في العام المقبل، وهذه النسبة مطابقة لمعدل النمو في السنوات العشر الأخيرة، وتبقى هذه النسبة أعلى من معدل النمو في الدول المتطورة، ولكن حسب تقرير اقتصادي ظهر في الأسابيع الأخيرة، فإن إسرائيل بحاجة إلى نسب نمو اقتصادي كتلك التي في الشرق الأقصى، خاصة في الصين والهند، أي ما بين ٨٪ إلى ١٠٪، إذا كانت معنية باللحاق بمستوى المعيشة ومعدل الفرد من الناتج العام القائمين في الدول الأوروبية المتطورة.

وتسعى وزارة المالية في اقتراح الميزانية العامة إلى عدم زيادة نسبة الدين العام (الداخلي والخارجي) من الناتج العام، الذي رسى في العام الماضي عند ٧٤٪، بدلا من نحو ٨٠٪ حتى قبل ست سنوات. وتطمح إسرائيل للوصول إلى نسبة ٦٠٪، كمعدل الدول المتطورة في منظمة OECD، حتى العام ٢٠٢٠، ولكن يبدو أن الهدف الإسرائيلي في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم وانعكاسها على الاقتصاد الإسرائيلي سيكون صعبا.

أهداف الميزانية العامة

وتقول صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية إن السؤال الأكبر في هذه الميزانية سيكون ميزانية وزارة الدفاع، التي تشمل ميزانية الجيش، وهذا السؤال يطرح في كل عام، ولدى اعداد كل ميزانية، وكالعادة تظهر مطالبات عديدة لتقليص هذه الميزانية، ولكن في نهاية المطاف يجري زيادتها، كمرحلة أولى في الميزانية العامة، ومن ثم يجري رفعها تدريجيا بإضافات متفرقة، بنسبة تفوق ١٠٪ عن ميزانيتها الأصلية، التي تصل هذا العام كقبله إلى ٦٠ مليار شيكل، أي ما يعادل ٥ر١٥ مليار دولار، وهذا لا يشمل أكثر من ٣ مليارات دولار، هي الدعم العسكري الأميركي السنوي لإسرائيل، والذي زاد هذا العام بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار.

وعن ميزانية العام المقبل، تقول الصحيفة نفسها إن المطروح حاليا ثلاثة سيناريوهات، أولها مطلب وزير المالية يوفال شتاينيتس تخفيض ميزانية وزارة الدفاع بنحو ٥٣٠ مليون دولار، وهو السيناريو الأبعد ولا يوجد احتمال لتطبيقه، في حين يتوقع مسؤولو وزارة المالية، وفق السيناريو الثاني، رفع ميزانية وزارة الدفاع، كحل وسط، بنحو ٧٨٠ مليون دولار، أما السيناريو الثالث، فهو مطلب وزير الدفاع إيهود باراك، زيادة ميزانية وزارته بما بين ٣ر١مليار دولار إلى ٨ر١ مليار دولار، وهذا عدا الإضافات التي تضاف تباعا خلال العام، كما جرت العادة على مر السنوات السابقة.

وحسب الصحيفة ذاتها، فإن من الأهداف التي ستضعها الحكومة فتح أماكن عمل جديدة خاصة لجمهور الأصوليين اليهود والنساء العربيات، كون أن نسبة مشاركة هذين القطاعين في سوق العمل تعتبر الأدنى، ولكن في حين أن نسبة مشاركة الرجال الأصوليين في سوق العمل هي ٣٩٪، وهي ناجمة عن امتناع إرادي لدوافع دينية، فإن نسبة مشاركة النساء العربيات هي حوالي ٣٠٪ وأقل، ونابعة أساسا من فقدان فرص عمل، وهذا ما باتت المؤسسة الرسمية تعترف به تدريجيا.

إجراءات في وزارة المالية للحد من ظاهرة الطب الخاص!

* الوزارة تتهم شبكات عيادات المرضى شبه الرسمية بتسريب ميزانيات ضخمة إلى قطاع الطب الخاص *

* الوزارة معنية بوضع حد لظاهرة ازدواجية التأمينات المكملة التي هي من نصيب الشرائح الميسورة والغنية *

تستعد وزارة المالية الإسرائيلية، وبالتنسيق مع وزارة الصحة، إلى فرض اجراءات جديدة تقيد قطاع الطب الخاص المتنامي بوتيرة عالية في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد الكشف عن سلسلة من الأساليب التي يتم من خلالها تمويل الطب الخاص من ميزانيات الطب العام. كما أن الوزارة تستعد لاتخاذ تدابير من شأنها أن تحد من ظاهرة التأمينات الصحية المكملة المزدوجة، التي تدفعها الشرائح الميسورة والغنية في سبيل الحصول على خدمات صحية أفضل وأسرع من تلك التي يقدمها القطاع العام.

وبحسب تقرير نشرته صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، فإن شبكات عيادات مرضى شبه رسمية أقامت لنفسها قطاع خدمات طبية خاصا، مثل شبكة عيادات «مكابي» التي أقامت في السنوات الأخيرة شبكة المستشفيات الخاصة «أسوتا» وباتت شبكة «مكابي» توجه قسما جديا من مرضاها لتلقي علاجات وإجراء عمليات جراحية في هذه المستشفيات، ويجري تمويل قسم من هذه العلاجات من ميزانيات الطب العام، والباقي من التأمينات المكملة.

والقصد بالتأمينات المكملة هي تأمينات صحية خاصة، غير تلك التي تجبيها مؤسسة التأمين الصحية، وفي هذه التأمينات المكملة ثلاثة مستويات، بسيطة ومتوسطة وعليا، وتضمن للمؤمن خدمات طبية أعلى وأسرع من تلك التي يقدمها الطب العام، وهذه التأمينات هي بالأساس من نصيب الشرائح الميسورة، ولكنها تحولت إلى قطاع تجاري واسع النطاق، وإلى مجال منافسة شديدة بين شبكات العيادات التي هي أيضا فتحت لذاتها شركات تأمين مكمل، وبين شركات التأمين العادية. وفي ظل هذه المنافسة نشأت أيضا ظاهرة جديدة وهي تأمينات مزدوجة بمعنى مؤمنين يؤمنون بالتأمين المكمل في شبكات العيادات، وأيضا في شركات التأمين.

وقال التقرير إن وزارة المالية تسعى إلى وضع حد لهذه الظاهرة، ومنع الازدواجية في هذه التأمينات، كي لا تتبعها منافسة في خدمات الصحة، تأتي على حساب المؤمنين في القطاع العام وحده.

وتقول مصادر في وزارة المالية إن مليارات الشواكل تتسرب عبر شبكات عيادات المرضى شبه الرسمية إلى القطاع الخاص، الذي يزدهر بوتيرة عالية جدا، على حساب قطاع الخدمات العامة.

تكاليف الصحة

ومن الجدير ذكره أن سلسلة التقارير التي صدرت تباعا في السنوات الأخيرة دلت على أن صرف الأفراد والعائلات المباشر على الصحة في ارتفاع مستمر، على الرغم من التأمين الصحي العام، ودفع رسوم من خلال الراتب.

وبيّن آخر تقرير تحدث عن العام ٢٠١١ أن هناك ارتفاعا في نفقات العائلات على برامج التأمين الصحي الرسمية والبرامج المكملة التي تضمن خدمات صحية بمستوى أعلى، وهي من نصيب الشرائح المتوسطة والميسورة، إذ كلما ارتفعت تكلفة بوليصة التأمين ارتفع مستوى الخدمات، وهذا ما أفرز على مدى العقد ونصف العقد الأخيرين ظاهرة «طب للأغنياء وطب للفقراء».

وارتفع ما تنفقه العائلات في المرتبة العشرية العليا من ٣٩٧ شيكلا شهريًا في العام ٢٠٠٨ إلى ٤٦٠ شيكلا شهريا في العام ٢٠١١، وفي الفئة العشرية السادسة ارتفع من ١٨٥ شيكلا إلى ٢٣٠ شيكلا. وارتفعت هذه النفقات كذلك في الفئة العشرية الثانية الدنيا من ٨٤ شيكلا إلى ١٠٥ شواكل.

الإجراءات ليست نهائية

وتقول المحللة الاقتصادية رونيت ليندر- غانتس، في مقال لها في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، إن خطوات وزارة المالية قد تكون وصلت بتأخر ما، ولكن ما من شك في أن الحسم قد وقع بعد أن استوعبت وزارة المالية، ومعها وزارة الصحة، حجم ظاهرة الطب الخاص، التي تعاظمت بسرعة كبيرة، وفي نهاية المطاف تحولت الظاهرة إلى ضربة مرتدة على الحكومة، إن كان هذا من خلال اضطرارها إلى تغطية العجز المالي في شبكات المستشفيات التابعة لشبكة عيادات المرضى العامة، أو من خلال ظاهرة اللامساواة في خدمات الطب، من خلال التأمينات المكملة.

وحسب غانتس، فإن عاملين مركزيين جعلا وزارة المالية في الأشهر الأخيرة تعيد النظر في موقفها الرسمي القاضي بعدم التدخل في سوق الطب الخاص.

والسبب الأول، كان إضراب الأطباء طويل المدى، وهو يسجل الآن كحدث هام في تاريخ الطب في إسرائيل، وتأثيراته ما زالت ملموسة حتى الآن، فخلال هذا الاضراب فهمت وزارة المالية أن الأطباء يتطلعون إلى الطب الخاص، باعتباره ملجأ لهم من أجورهم المنخفضة في الطب الرسمي.

وباعتقاد الوزارة، فإنه كلما ارتفعت أجور الأطباء في الطب الخاص، سيزيد الضغط على الحكومة لترفع أجور الأطباء في الطب العام، لأن الفجوات بين أجور الفريقين ستتسع طالما لم يتم تعديلها، ولأنه لا يمكن للحكومة أن تنافس الأجور في الطب الخاص، فقد ولدت فكرة فرض قيود على جهاز الطب الخاص.

أما السبب الثاني الذي دفع وزارة المالية إلى أن تعيد النظر في موقفها، فهو الارتفاع الضخم والكبير جدا في مداخيل شبكة مستشفيات «أسوتا» في مجال العمليات الجراحية الخاصة، وقسم كبير من هذه المداخيل جاء من التأمينات الصحية العامة.

وتقول غانتس إن الخطوات التي تعدها وزارة المالية متطرفة للغاية، وقد تطرأ عليها تغييرات إلى حين التنفيذ، إذ يجب عدم الاستهتار بالجهات التي ستسارع للتدخل من أجل تقليص الضرر المتوقع لجهاز الطب الخاص، مثل شبكة مستشفيات «أسوتا»، وشركات التأمين الصحي المكمل، وجهات قوية جدا لها مصلحة في انتعاش الطب الخاص.

وتختتم غانتس مقالها كاتبة: إذا كانت وزارة المالية معنية حقا في تعزيز الطب العام، عليها أن تفرض هيمنتها بقوة للجم الطب الخاص، وأيضا من خلال دعم مالي جدي للطب العام، كي يكون بديلا واقعيا للطب الخاص.

موجز اقتصادي

تل أبيب أغلى من نيويورك!

أظهر جدول المدن الأغلى في العالم، الذي تصدره شركة الاستشارات الاقتصادية الأميركية ميرسر، أن تل أبيب تحل في المرتبة ٣١ من أصل ٢١٤ مدينة شملها الجدول، متقدمة بذلك على مدينة نيويورك التي حلت في المرتبة ٣٣ وعلى مدينة روما التي حلت في المرتبة ٤٢، وكانت تل أبيب قريبة إلى لندن التي حلت في المرتبة ٢٥.

ويجري إعداد الجدول على أساس غلاء المعيشة بالنسبة للأجانب في المدن المركزية في دول العالم.

وحلت العاصمة اليابانية في المرتبة الاولى، تليها العاصمة الأنغولية لواندا، ثم مدينة أوساكا اليابانية، وفي المرتبة الرابعة العاصمة الروسية موسكو، وفي المرتبة الخامسة جنيف، وفي المرتبة السادسة والسابعة بالتساوي حلت سنغافورة ومدينة زيوريخ الألمانية، وفي المرتبة التاسعة هونغ كونغ، وفي المرتبة الـ ٢١ العاصمة الدانماركية كوبنهاغن.

وأيضا من المدن البارزة في العالم، العاصمة النمساوية فيينا التي حلت في المرتبة ٤٨، تليها الهولندية أمستردام في المرتبة ٥٧، ومدينة تورنتو الكندية في المرتبة ٦١، والعاصمة اليونانية أثينا في المرتبة ٧٧، والعاصمة الإسبانية مدريد في المرتبة ٧٨.

وكانت تل أبيب الأغلى في الشرق الأوسط، فمثلا العاصمة اللبنانية بيروت حلت في المرتبة ٦٧، وإمارة أبو ظبي في المرتبة ٧٦، بينما مدينة جدّة السعودية حافظت على مرتبة الأقل كلفة في الشرق الأوسط، إذ حلت في القائمة العامة في المرتبة ١٨٦ كما في العام الماضي.

ويظهر من التحليلات الإسرائيلية لتقرير ميرسر أن تل أبيب سجلت في العام الجاري ارتفاعا حادا في أسعار البيوت، فمثلا بلغ إيجار بيت في مركز تل أبيب، مكون من ٣ غرف، حوالي ٣ آلاف دولار شهريا، بعد أن كان الإيجار ٢٦٠٠ دولار في العام الماضي، ولكن في المقابل، فإن أسعار المواد الغذائية في تل ابيب سجلت هذا العام تراجعا، مقارنة مع أسعارها في العام الماضي.

ارتفاع ملحوظ في السياحة إلى إسرائيل

قال تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي الصادر في الأيام الأخيرة إن السياحة الأجنبية في إسرائيل سجلت في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٤٪، عن الذروة التي تم تسجيلها في نفس الفترة من العام ٢٠١٠، إذ بلغ عدد السياح الأجانب الداخلين إلى إسرائيل منذ مطلع العام الجاري وحتى نهاية أيار ١ر٤ مليون سائح.

وحسب التقرير ذاته، فإن شهر أيار الماضي سجل هو ايضا ذروة جديدة بدخول ٣٢١ ألف سائح، على الرغم من أن الأعياد اليهودية والمسيحية حلت هذا العام كلها في شهر نيسان، وكان أعلى عدد للسياح في شهر أيار تم تسجيله في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بدخول ٣٠٨ ألف سائح.

ويقول التقرير ذاته إن عدد السياح الذين دخلوا إلى إسرائيل وبقوا فيها لمدة أكثر من ٢٤ ساعة سجل هو أيضا في الشهر الماضي، ارتفاعا بنسبة ١٪، وكان عددهم ٢٦٩ ألفا، من أصل ٣٢١ ألف سائح، ما يعني تلقائيا أن الارتفاع في عدد السياح ليوم واحد أكبر من الارتفاع في السياح لأكثر من يوم.

ولاحظ مكتب الإحصاء المركزي أنه في الأشهر الأخيرة حصل ارتفاع في عدد السياح الداخلين عبر الحدود البرية، بمعنى مصر أساسا وأيضا الأردن، وهي سياحة أجنبية تتنقل بين دول المنطقة، إذ كانت هذه السياحة قد تراجعت في العام الماضي بفعل التطورات التي تشهدها الدول العربية في المنطقة.

وعلى الرغم من ذلك فإن عدد الداخلين عبر الحدود مع مصر يبقى أقل مما كان عليه الوضع في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١٠ بنسبة ٢٣٪، وأعلى مما كان عليه في العام الماضي ٢٠١١ بنسبة ٣٠٪.

وكانت معطيات السياحة في إسرائيل في العام الماضي ٢٠١١، شبيهة بمعطيات العام ٢٠١٠، إذ أن عدد الذين زاروا إسرائيل في العام الماضي بلغ أيضا ٣ر٤ مليون شخص، من بينهم ٢ر٨ مليون سائح، وكان اللاعب الأكبر في لجم السياحة في العام الماضي التطورات في عدد من الدول العربية في المنطقة.

إلى ذلك، فإن الأوضاع الاقتصادية المتردية في عدد من الدول الأوروبية، وكثرة الإنذارات بأزمات اقتصادية في عدد من الدول المتطورة، ساهمت هي أيضا في لجم السياحة إلى إسرائيل، وهذا الجانب لا تزال آثاره منعكسة نوعا ما أيضا على العام الجاري- ٢٠١٢.

وكانت عائدات السياحة ككل، داخلية وخارجية، قد بلغت في العام الماضي ٢٠١١ حوالي ٣٥ مليار شيكل، وهذا ما يعادل تقريبا ٥ر٩ مليار دولار وفق معدل صرف الدولار في العام الماضي، وهذا شكل ارتفاعا بنسبة ٧٪ من حيث العملة المحلية، وحوالي ٨٪ من حيث الدولار، بسبب انخفاض معدل الصرف في العام الماضي، إذ بلغت عائدات السياحة في العام ٢٠١٠ قرابة ٨ر٨ مليار دولار.

وقد بلغت عائدات السياحة الداخلة إلى إسرائيل في العام الماضي ١٧ مليار شيكل، أي ما يعادل ٢ر٤٦ مليار دولار، وهذا يعتبر ارتفاعا بنسبة ١٠٪ عن العام ٢٠١٠، في حين بلغت العائدات من السياحة الداخلية ١٠ مليارات شيكل، أي ما يعادل ٢ر٧٢ مليار دولار، بزيادة بنسبة ٣٪ عن العام ٢٠١٠، أما السياحة إلى الخارج فقد ضمنت هي أيضا عائدات بقيمة ٨ مليارات شيكل، وهذا ما يعادل ٢ر١٧ مليار دولار، أي بزيادة بنسبة ٥٪ عن العام ٢٠١٠.

صدر حديثا عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

النفي في كتابة إسرائيل

إعداد وتحرير: إسماعيل ناشف

من يوميات صهيوني فاشستي!

عن آبا أحميئير الذي كان معجبًا بموسوليني وهتلر

آبا أحميئير.

بقلم: توم سيغف (*)

بدأ آبا أحميئير- وهو كاتب وصحافي ومؤرخ ومفكر- حياته العامة كرجل اشتراكي، غير أنه أمضى جل حياته في القطب اليميني للأيديولوجيا الصهيونية.

في العام ١٩٢٨، وحين كان عمره ٣١ عاما، نشر أحميئير سلسلة مكونة من ثمانية مقالات، وذلك تحت عنوان مشترك: «من دفتر يوميات فاشستي»، وقد كان في ذلك الوقت معجبا بالديكتاتور الإيطالي الفاشي موسوليني.

كان أحميئير، وأسمه الحقيقي آبا شاؤول جيسنوفيتش، في عداد أوائل المعارضين للانتداب البريطاني (على فلسطين)، وفي العام ١٩٣٠ أقام منظمة أطلق عليها «حلف البلطجية»، وقد اعتقل عدة مرات في إثر تزعمه لسلسلة من الأعمال والنشاطات التظاهرية ضد البريطانيين.

وفي حزيران ١٩٣٣ اعتقل أحميئير بتهمة التحريض على قتل حاييم أرلوزوروف، زعيم حزب «مباي»، بعدما توصل هذا الأخير (أرلوزوروف) إلى اتفاق بين الحركة الصهيونية وبين ألمانيا النازية، يسهل هجرة يهود ألمانيا إلى «أرض إسرائيل». وقد احتجز أحميئير لفترة طويلة رهن الاعتقال، غير أنه لم يتهم، في نهاية المطاف، بقتل أرلوزوروف.

وفي تلك الفترة ذاتها أقتحم أعضاء منظمة أحميئير («حلف البلطجية») قنصليتي ألمانيا النازية في القدس ويافا (صعدوا إلى أسطح القنصليتين) وقاموا بإزالة أعلام الصليب المعقوف.

في شهر أيار من هذا العام (٢٠١٢) صادفت الذكرى السنوية الخمسون لوفاة أحميئير. وفي «رامات غان» أقيم متحف صغير يخلد تراثه، وسميت شوارع باسمه في أكثر من دزينة من المدن الإسرائيلية، كذلك هناك طابع بريدي يحمل صورته. ولم يحظ أحميئير بمثل هذا التكريم سوى بعد صعود حزب الليكود إلى السلطة في العام ١٩٧٧، حيث اعتبر حتى ذلك العام شخصا لا يستحق التخليد، وذلك بدعوى أنه لم يمتدح موسوليني فقط، بل وامتدح هتلر أيضا.

ولذلك لم يكن سهلا حتى على أبنائه أن يحملوا أسمه.

ابنه الأكبر، يعقوب أحميئير، حصل هذا العام (في «يوم الاستقلال» الأخير) على «جائزة إسرائيل» عن عمله الصحافي في الإذاعة والتلفزيون الرسميين، وقد صرح قائلا بمناسبة منحة الجائزة إنه تعرض في بداية عمله الصحافي لمضايقات وتهجمات بسبب اسم عائلته. أما شقيقه الأصغر (يوسي)، والذي كان سابقا عضو كنيست عن حزب الليكود، فما زال يواظب على تخليد ذكرى الأب في موقع خاص على شبكة الانترنت، وسط محاولات من جانبه لمواجهة ما كتبه أبوه (من ثناء ومديح) عن هتلر وموسوليني، وهذا ليس بالأمر الهين أيضا.

وكان آبا أحميئير قد سعى إلى إيضاح وشرح لقب «فاشستي» الذي أطلقه على نفسه. ففي مقال نشره في العام ١٩٥٥ (منشور حاليا على موقع تخليد ذكراه) كتب ما يلي: «في العام ١٩٢٨ بدا موسوليني رجلا سياسيا عظيما في نظر شخص اسمه وينستون تشرشل، وفي نظر كاتب ألماني من أصل يهودي اسمه إميل لودفيغ، ولا حاجة لذكر أسماء آخرين. وفي العام ١٩٢٩ كان هناك شخص واحد في إسرائيل تنبأ بمستقبل ونهاية موسوليني، وهو زئيف جابوتنسكي (...) من الممكن أن يغير الإنسان آراءه، خاصة وهو في سن الشباب، وبالتالي لا يجوز أن تسجل أو تحسب على الإنسان آراء تبناها في الماضي ولم يعد يتبناها في الحاضر (...) لغاية العام ١٩١٥ كان موسوليني اشتراكيا، وحين أسس الفاشية لم يسجل أحد لحسابه ماضيه كاشتراكي يساري. عندما كنت في العشرين من عمري تبنيت أفكار تولستوي، ولم أر في هرتسل الصهيوني الأكبر بل في أ. د غوردون. وبعد حوالي العام كنت قريبا من الشيوعية. ولكن عندما شاهدت فظائع الثورة الروسية، رأيت لفترة من الوقت في الفاشية (...) القوة الواقعية القادرة على محاربة البلشفية بنجاح، ولكن حين رأيت أن موسوليني اتجه نحو قومية ضيقة الأفق (...) أدرت الظهر للأفكار والأمزجة الفاشية، وفي العام ١٩٢٩ ظهر جابوتنسكي في أرض إسرائيل حيث ساهم في إشفائي بالتأكيد من هذا المرض الطفولي».

في الحقيقة كان هناك كثيرون ممن أعجبوا بالفاشية، مثلما كان هناك من أعجبوا بالشيوعية، ثم عادوا إلى رشدهم. غير أنه من الصعب التعامل بتسامح مماثل مع ما كتبه أحميئير عن هتلر.

ففي نهاية شهر آذار ١٩٣٣، أي بعد شهرين من صعود هتلر للحكم، أيد أحميئير الانسحاب من الحركة الصهيونية، وكتب قائلا: «يخيفوننا بفزاعة أسمها انفصال. ولكن طريق الانفصال هي الطريق التي سارت فيها الحركات القومية المرتبطة بأسماء لامعة مثل أتاتورك، وموسوليني، وبيلسودسكي، ودي- فاليرا، وهتلر». في ذلك الوقت مال أحميئير ورفاقه نحو التمييز بين قومجية هتلر، التي «أنقذت ألمانيا» حسب رأيهم، وبين لاساميته، التي أدانوها بطبيعة الحال. وفي المقال الذي نشره في العام ١٩٥٥ نفى أحميئير أن يكون قد أورد اسم هتلر بين أسماء الزعماء القوميين اللامعين.

لكن ابنه يوسي، لا ينكر ذلك، بل يحاول تبرير أقوال أبيه على النحو الآتي: «منذ وصول النازية إلى سدة الحكم في كانون الثاني ١٩٣٣، احتاج آبا أحميئير إلى بضعة أيام فقط ليدرك أن الحديث لا يدور على حركة قومية بريئة، وإنما هي سلطة تضع على رأس أهدافها إبادة الشعب اليهودي. وعندما تحدث عن «الاسم اللامع» هتلر، كان يقصد بمعنى «البارز» للاسم الصاعد في ذلك الوقت، كزعيم قومي، من دون أن يعلم في أثناء كتابة أقواله، ومن دون أن يعلم آخرون، شيئا عن بوتقته اللاسامية».

لكن هذه التبرير يبدو ضعيفا، فمن تابع التطورات السياسية، كما فعل أحميئير، لم يكن بحاجة في العام ١٩٣٣ حتى إلى «بضعة أيام» ليعرف أن هتلر لا يستحق أي كلمة حسنة.

ويشار إلى أن جابوتنسكي وبخ أحميئير بكلمات قاسية وهدد بطرده من حركته إن لم يكف عن امتداح قومية هتلر، ومما قاله جابوتنسكي في هذا الشأن: «هذه الرؤية التي تجد في الهتلرية سمات حركة تحرر قومي (!) تنم عن جهل مطبق».

كذلك قال مناحيم بيغن في العام ١٩٦٣ عن أحميئير: «كان آبا أحميئير من ملهمي جيل التمرد، لكن الصحيح أيضا أن أحميئير ارتكب أخطاء».

(*) مؤرخ وصحافي من طاقم صحيفة «هآرتس». ترجمة خاصة.

قراءة في القرار المؤقت بشأن الالتماس ضد التمييز الذي يتعرض له المسافرون العرب

المحكمة العليا غير متحمسة للحسم في مسألة الفحص الأمني في المطارات الإسرائيلية!

بقلم: إيلي بخار (*)

تبحث المحكمة الإسرائيلية العليا منذ حوالي خمس سنوات في التماس يتناول مسألة مبدئية في غاية الأهمية، تتعلق بالفحص الأمني الذي يتعرض له المواطنون العرب في إسرائيل في المطارات الإسرائيلية.

ويضع هذا الالتماس اعتبارات الأمن، التي تتجلى في أسلوب التفتيش والفحص الأمني الذي تمارسه دولة إسرائيل في المطارات، في مقابل نظرة الدولة وتعاطيها تجاه الأقلية العربية في إسرائيل. ويطالب الملتمسون، بوضوح وبساطة، بإزالة المكون الإثني من معيار الفحص طالما كان يتعلق بالمواطنين العرب في إسرائيل. من جهتها، تقول الدولة في ردها، المغلف بالحصانة المفروضة على إجراءات وقواعد الفحص والتفتيش ذاتها، إن هناك بالفعل مستويات مختلفة للفحص الأمني، تبعا لدرجة التهديد بالقوة من جانب المسافرين، وإن هذه المستويات تستند أيضا إلى مجمل سمات وخصائص المسافرين. كما تدعي الدولة بأنه لا يوجد عموما مستوى صارم وموحد للفحص الأمني لمجمل المواطنين العرب، وأن معظم السكان العرب يمرون بإجراءات فحص بسيطة وسريعة!

وعرضت الدولة أمام المحكمة منظومة الفحص التي يجري بناؤها بالتدريج في مطار «بن غوريون» (مطار اللد) والتي تقوم في جوهرها على فصل فحص أمتعة بطن الطائرة عن أمتعة اليد، وفحص الأولى بواسطة نظام أوتوماتيكي منفصل. وبحسب ما تقوله الدولة، من المنتظر أن تتغير طريقة الفحص كليا بعد استكمال بناء النظام الجديد في العام ٢٠١٣، حيث لن يتم فحص أمتعة بطن الطائرة في حضور المسافر، الأمر الذي سيغير بالتالي شعور المواطنين العرب بأنهم يتعرضون لفحص بصورة مشددة.

وقبل بضعة أسابيع أصدرت المحكمة العليا برئاسة القاضية (المتقاعدة) دوريت بينيش، قرارا مؤقتا قالت فيه أنه وفي ضوء الأهمية البالغة لأمن الطيران المدني، فإن ثمة ما يدعو إلى إرجاء البث في الالتماس إلى حين الانتهاء من التطبيق الكامل لطريقة الفحص الجديدة، وتفحص قانونية هذه الطريقة بعد تطبيق التغيير.

إن قراءة متأنية لهذا القرار المؤقت (المرحلي) تشف في المقام الأول عن أن المحكمة ليست متحمسة أو مبتهجة للحسم في هذا الالتماس.

وكانت مداولات المحكمة المستمرة منذ خمس سنوات، برئاسة رئيسة المحكمة العليا السابقة (دوريت بينيش)، قد ولدت توقعا بأنها ستحسم أخيرا في الالتماس بكيفية ما، غير أن تأجيل القرار النهائي لمدة سنة أخرى، يشير إلى المأزق الحقيقي الذي تواجهه المحكمة، فهي- المحكمة العليا- غير معنية باتخاذ قرار يزعزع النظرية الأمنية في موضوع حساس كالطيران المدني، مما يشير أيضا إلى أن المحكمة لا تدير الظهر لاعتبارات الأمن المتعلقة بهذا الموضوع، وإلى أنها في الوقت ذاته لا تستطيع إضفاء شرعية قانونية، ولو ضمنا، على التمييز الذي يتم على أساس إثني بين مواطني الدولة مهما يكن السبب.

جدير بالذكر أن الفحص والتفتيش الأمني في المطارات الإسرائيلية يشكل منذ فترة طويلة، في نظر المواطنين العرب في إسرائيل، إحدى الممارسات التي ترمز إلى التمييز الذي يعانون منه. فضلا عن ذلك فإن مثل هذا القرار ينطوي على خطر حقيقي بسحب مثل هذه الشرعية القانونية للتمييز على خلفية إثنية بين مواطني الدولة، على مجالات كثيرة أخرى، تتجاوز مجال الطيران المدني. وعلى ما يبدو فإن المحكمة العليا تدرك جيدا أن إعطاء مثل هذه الشرعية القانونية من جانبها يمكن أن يكون له مغزى مدمر لنسيج العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل. ويخيل أن المحكمة تؤثر الامتناع عن البت في مثل هذه المسألة الحساسة، ومن ضمن ذلك أيضا من زاوية أن قبول الالتماس يمكن أن يؤدي إلى اتهام المحكمة بالمس بأمن الملاحة الجوية المدنية، الأمر الذي سيوفر ذخيرة إضافية لجهات كثيرة تتحين الفرصة لإضعاف وتقويض مكانة المحكمة العليا، ولعل استمرار إجراءات النظر في الالتماس كل هذه السنوات، والذي تجاوز حدود المعقول، يشكل خير دليل على ذلك.

وفي محاولة منها لإخفاء المأزق الكامن في هذه المسألة، وربما أيضا من أجل تجنب ضرورة الحسم، سعت المحكمة العليا إلى حث الدولة على استثمار موارد إضافية في وسائل تكنولوجية تتيح إجراء الفحص الأمني للمسافرين ضمن معايير موحدة. فقد دعت المحكمة في قراراها الدولة إلى تفحص إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية، ليس فقط من أجل تفادي علنية الفحص المختلف لليهود والعرب، وإنما أيضا كوسيلة لتحقيق توحيد مستوى الفحص الذي يخضع له عموم مواطني الدولة.

إن قراءة متعمقة لقرار المحكمة المؤقت من شأنها أن تقود إلى الاستنتاج بأن المحكمة العليا تحيط بذلك الدولة علما بأنها تعطيها مهلة إضافية لإيجاد السبيل الكفيل بإجراء فحص أمني يستند إلى وضع قواعد ومعايير متساوية لعامة مواطني الدولة، وتأمل المحكمة بذلك أن توفر على نفسها الحاجة إلى إصدار حكم قضائي في هذه المسألة المشحونة.

وحتى لو تمسكت الدولة بموقفها، فإن هذه المهلة يمكن أن تمنح المحكمة الشعور بأن أي قرار حكم مستقبلي، قد يقبل بالالتماس، سيجد المؤسسة الأمنية وقد تزودت بالوسائل التكنولوجية التي تمكنها من مواجهة التغيير الممكن في النظرية بصورة أفضل.

عموما يبدو أن هذه المعركة القانونية دخلت مرحلتها الأخيرة، وبالتالي من الأفضل أن تسارع الجهات المسؤولة إلى الاستعداد لمواجهة انعكاساتها وأبعادها المحتملة.

(*) أشغل الكاتب في السابق منصب المستشار القانوني لجهاز الأمن العام (شاباك). المصدر: الموقع الالكتروني لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» - القدس. ترجمة خاصة.

ما هي حقيقة «التصويت الدراماتيكي» الذي سبق إعلان إقامة إسرائيل؟

بقلم: شلومو نكديمون (*)

كما يعرف الجميع، في ١٤ أيار ١٩٤٨ (في تمام الساعة الرابعة عصرًا) أعلن دافيد بن غوريون عن قيام دولة إسرائيل.

وقد سبقت ذلك سلسلة نقاشات طويلة في مؤسسات «اليشوف» اليهودي واللجنة التنفيذية الصهيونية ومؤسسات سياسية أخرى في مقدمها حزب الأغلبية (مباي). وكان زئيف شيرف، سكرتير «مديرية الشعب» أو «مجلس الشعب» (هيئة منبثقة عن الوكالة اليهودية و«اللجنة الوطنية»، تولت تصريف شؤون البلاد في فلسطين في الأشهر الأخيرة قبل انتهاء الانتداب البريطاني)، وهو أحد الشهود والمشاركين، قد أكد في كتابه «ثلاثة أيام» (١٩٦٥) أن قرار إعلان قيام إسرائيل اتخذ في «مديرية الشعب» في ١٢ أيار بأغلبية ٦ أصوات ضد ٤ (من أصل ١٣ عضوا، حيث تغيب عن الاجتماع ٣ أعضاء لأسباب غير سياسية). والتصويت لم يجر بشكل مباشر حول سؤال «نعم أم لا لإقامة الدولة»، وإنما حول ما إذا كان يجب قبول اقتراح الولايات المتحدة إبرام «هدنة» بين اليهود والعرب في فلسطين. وبالتالي فقد كان معنى رفض الاقتراح الأميركي: نعم لإقامة دولة إسرائيل.

رواية «شيرف» هذه- والذي كان شاهدا ومشاركا من دون حق التصويت- وجدت سندا لها في كتاب «تاريخ الهاغناه» الذي شاركت في كتابته مجموعة من الأشخاص المخولين برئاسة البروفسور في التاريخ بن تسيون دينبورغ (دينور) الذي أصبح لاحقا وزيرا للتربية والتعليم. فيما بعد تبنى كاتبا سيرة بن غوريون، ميخائيل بار- زوهر (في كتابه «بن غوريون») وشبتاي تيفيت (في كتابه «الطريق إلى أيار»)، مواقف شيرف ودينبورغ.

غير أن محضر اجتماع «مديرية الشعب» في ١٢ أيار حسبما نشره أرشيف الدولة (١٩٧٨)، وبين يدي نسخة منه، لا يحتوي على أي إشارة إلى التصويت الذي تحدث عنه شيرف. بعبارة أخرى، فقد قامت الدولة من دون أي قرار بإقامتها. فمن أين أتى شيرف بروايته؟ وكيف أمكن لكتاب تاريخ «الهاغناه» أن يحددوا من كان مع ومن كان ضد؟ وما هو السند الذي استند إليه جيل كامل من المؤرخين الذي تبنوا وجهة نظر شيرف- دينبورغ؟!

هذه الورطة- المعضلة، أقحم رأسه فيها المؤرخ البروفسور يغئال عيلام في كتابه الصادر حديثًا عن منشورات «عام عوفيد» و«الكلية الأكاديمية- سابير»، وهو بعنوان «ما الذي حدث هنا». ويشكل عنوان الكتاب مظلة لعدة مواضيع يتناولها الكتاب ذاته وترتبط بمجالات الصهيونية والأمن واللاسامية وغيرها.

وتنطوي أبحاث عيلام عمومًا على قيمة إضافية من التحري الدقيق للوثائق، والحقيقة هي أن البروتوكول (المحضر) المذكور يستوجب قراءة متأنية، إذا لا يمكن للقارئ العادي أن يفقه منه شيئا بسبب اختلاط المفاهيم والمصطلحات والمواضيع. وعلى الأرجح فإن غالبية المشاركين في اجتماع الهيئة المذكور، ولا سيما بن غوريون وموشيه شاريت، الذي ترأس الحملة الدبلوماسية في الأمم المتحدة، وعاد برسالة تهديد من وزير الخارجية الأميركية جورج مارشال، كانت تعرف بالقرار المتعلق بإعلان قيام الدولة.

وفي هذا السياق سأقتبس من البروتوكول جملتين وردتا على لسان بن غوريون في أثناء النقاش. الجملة الأولى قوله: «علينا في البداية اتخاذ قرار سياسي في ما إذا كنا سنعلن عن دولة أم لا..»، ولكن كما أسلفت لم يتم اتخاذ أي قرار، بمعنى التصويت عليه. وربما كانت الإجابة عن سر عدم التصويت كامنة في الجملة الثانية، والتي ورد فيها على لسان بن غوريون أن اللجنة التنفيذية الصهيونية قررت عمليا في السادس من نيسان ١٩٤٨ أن الدولة «ستباشر العمل في ١٦ أيار (١٥ أيار صادف يوم سبت) مع انتهاء الانتداب»، بمعنى أن «مديرية الشعب» ستتحول في هذا اليوم لتصبح حكومة الدولة.

كذلك يتضمن البروتوكول أقوالا واضحة أدلت بها غولدا مئير، التي شاركت في الاجتماع ذاته كمراقبة وقدمت خلاله تقريرا عن لقائها مع عاهل الأردن في حينه (الملك عبد الله)، وجاء فيها: «لا يمكن المراوغة.. كان من المفروض أن تكون هناك لجنة تنفيذ من قبل الأمم المتحدة من أجل تطبيق التقسيم، إلا أنها عطلت.. نحن مضطرون لأن نعلن بأنفسنا عن إقامة الدولة.. ويجب القيام بذلك بأدق التفاصيل.. بالكامل!». وعلى ما يبدو كانت غولدا تقصد بجملتها عن المراوغة أولئك المترددين الذين قالوا «نعم، ولكن»..

ولقد فضل بن غوريون إجراء تصويت حول موضوعين فقط أثيرا من قبل أعضاء المديرية، وهما: هل يجب أن يشمل الإعلان موضوع حدود الدولة؟، وقد تقرر بأغلبية ٥ أصوات ضد ٤ «كلا»؛ أما التصويت الثاني فتناول موضوع التسمية العبرية للدولة، وتقرر بأغلبية ٧ أصوات اسم «دولة إسرائيل».

إلى ذلك فإن البروتوكول لا يحتوي جردًا اسميا لانقسام المصوتين. والسؤال من أين أتى شيرف بما ذهب إليه من تحديد حول التصويت المذكور، والذي تحول إلى حجر أساس لكل ما كتب فيما بعد؟

للأسف الشديد فإن أحدًا لم يسأل شيرف عن ذلك في حياته، ووفقا لتقدير عيلام «ربما اختلطت» في ذاكرة شيرف مسألتان: إعلان الحدود، والهدنة في القدس، لكن هذا الموضوع الأخير أيضًا لم يجر حوله تصويت.

كذلك من أين استقى مؤلفو كتاب «تاريخ الهاغناه» قائمة المصوتين مع وضد؟

يقول عيلام: «يبدو أنهم حددوا على هواهم شكل انقسام المصوتين». وعلى الأرجح، لو كان قد جرى تصويت في موضوع الاقتراح الأميركي، لكان وجد آثارا له في يوميات بن غوريون ومذكراته التي كتبت فيما بعد، وكذلك في مذكرات غولدا مئير ودافيد هوروفيتس، اللذين شاركا في الجلسة بصفة مراقبين. علاوة على ذلك فقد سأل المؤرخ مردخاي ناؤور في العام ١٩٦٨ بن غوريون عن هذا الموضوع وتلقى منه الجواب التالي: «في البروتوكولات الموجودة في حوزتي لا وجود نهائيا لقرار في هذا الشأن، ولا أعرف من أين علمت أن ٦ أعضاء صوتوا ضد (الاقتراح الأميركي) وأربعة صوتوا مع.. لم يجر أي تصويت على الإطلاق حسب المواد المتوفرة لدي».

ويحمل عيلام في كتابه على المؤرخين الإسرائيليين الذين يستصعبون التخلي عن أسطورة ما يوصف بـ «التصويت الدراماتيكي»، ويقول إنه يسمع مرارا مؤرخين زعموا أن غياب التصويت من البروتوكول لا يثبت أنه لم يجر تصويت كهذا. بل ولم يستبعد هؤلاء أن يكون موضوع التصويت قد حذف من البروتوكول بفعل فاعل!

ومن المواضيع الأخرى التي يخالف عيلام ما كتبه المؤرخون عنها، في السياق ذاته، تعظيم شخصية بن غوريون، الذي وظف جل طاقته من أجل الحصول على الأغلبية في ما يسمى بـ «التصويت الدراماتيكي». ويقول عيلام إن سلوك بن غوريون «بدا مستخفا أو غير مكترث بتاتا لمسألة الإعلان (عن قيام الدولة)». وقد استدعى بن غوريون إلى الجلسة رجلي أمن- يسرائيل غاليلي ويغئال يادين- لتقديم عرض (إيجاز) تمهيدي ساهم عمليا في بلبلة المؤيدين لإقامة الدولة.

ويؤكد عيلام أن المؤرخين لم يفهموا موقف بن غوريون إزاء مسألة إعلان الدولة، فهو لم يول هذا الموضوع أهمية كبيرة، وذلك لأنه لم يكن واثقا حقا حتى اللحظة الأخيرة من أن البريطانيين سيجلون عن البلاد ويدعون الزعامة الصهيونية تعلن عن إقامة الدولة. ولذلك فقد عمل بن غوريون بجهدين متوازين يأخذان في الحسبان أن يمنع البريطانيون إقامة الدولة وأن يقوموا بحل «مديرية الشعب/ الحكومة المؤقتة» من جهة، وأن تواصل إدارة الوكالة اليهودية العمل كحكومة بديلة من جهة أخرى.

ويخلص عيلام في كتابه إلى التأكيد على أنه لا أساس للأسطورة حول «التصويت المصيري» الذي يجري الزعم بأنه سبق الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، وأن الرواية التي تنسب إلى بن غوريون دورا حاسما في هذا الإعلان عارية عن الصحة تماما.

(*) صحافي وباحث في تاريخ دولة إسرائيل. ترجمة خاصة.

المشهد الإسرائيلي
معاً

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

الحريديم الأشكناز يمتنعون من السكن قرب الحريديم السفاراديم!

* صحيفة إسرائيلية: ذروة عنصرية الحريديم الأشكناز ضد الحريديم السفاراديم تنعكس في سوق العقارات *

تشهد العنصرية في إسرائيل، المبنية على أساس عرقي، تصاعدًا مستمرًا. والعنصرية ضد العرب هي الأبشع من نوعها. رغم ذلك هناك عنصرية يمارسها اليهود ذوو الأصول الأوروبية والغربية عموما، الأشكناز، ضد اليهود الشرقيين، السفاراديم.

وسنتطرق في السطور المقبلة إلى عنصرية الحريديم الأشكناز ضد الحريديم السفاراديم، فيما يتعلق بالسكن. مع ذلك تبقى حال الحريديم السفاراديم أفضل من حال العرب، ففيما يحرض حاخامون، أشكناز وسفاراديم، ضد بيع أو تأجير البيوت للعرب بشكل مطلق، فإن الأشكناز يسمحون ببيع أو تأجير البيوت للسفاراديم ولكن بنسبة ضئيلة.

قبل عدة سنوات تحدثت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن ظاهرة عنصرية في مستوطنة «عمانوئيل» الحريدية، تتمثل في رفض المستوطنين الأشكناز وجود بنات المستوطنين السفاراديم في مدرسة واحدة مع بناتهم. وكشفت هذه التقارير في حينه عن أن هذه الظاهرة أوسع من أن تكون منحصرة في هذه المستوطنة فقط وإنما هي منتشرة في المجتمع الحريدي بشكل كبير، وخصوصا في مدينتي القدس وبني براك.

وكشف تقرير نشرته صحيفة «غلوبس» الاقتصادية المسائية، قبل أسبوع، عن ظاهرة العنصرية في السكن، وأن هذه الظاهرة موجودة قبل ظاهرة العنصرية في جهاز التعليم الحريدي بسنوات طويلة.

وقالت الصحيفة إنه استغرق سيدة، تدعى تسيلا، ورثت شقة في حي «مكور باروخ» الحريدي في القدس، وقتا طويلا لتفهم سبب بقاء شقتها خالية ومن دون مستأجرين.

وقالت تسيلا: «في البداية لم أفهم كيف يمكن أن يحدث أمر كهذا. فهذه شقة مرممة ومثيرة للإعجاب. وتقع في منطقة حريدية يتم فيها تأجير الشقق بسرعة كبيرة، لكن لا أحد يستأجر شقتي. ولأني لا أسكن في تلك المنطقة أبقيت مفتاح الشقة لدى الجار، الذي كان يعرضها على من يطلب استئجارها. وفي أحد الأيام، عندما ذهبت لأعرض الشقة بنفسي، أدركت ماذا يحدث. فالمستأجرون أعجبوا بالشقة وتحمسوا كثيرا، وبعد ذلك قرأوا أسماء عائلات الجيران المكتوبة على صناديق البريد، وسألوا عن أسماء الجيران الذين لم تظهر أسماؤهم على صناديق البريد، وقالوا شكرا وانصرفوا. لقد كانت أسماء العائلات شرقية، كما أن مظهر الجار، الذي كان يعرض الشقة على مستأجرين محتملين، كان يشبه مظهر نشطاء شاس (أي حزب اليهود الحريديم السفاراديم)، وعلى ما يبدو فإن هذا ردع مستأجرين محتملين من أصل أشكنازي».

وأضافت الصحيفة أن الصحافية أفيفيت رافيع واجهت صعوبات مشابهة عندما حاولت بيع شقتها في حي «كريات سيفر» الحريدي.

وقالت رافيع: «أسكن في شارع سكانه من المتدينين (اليهود) الشرقيين. وأوشكت على بيع البيت إلى شخص (حريدي) ليتواني أشكنازي، وعشية التوقيع على العقد ألغى الصفقة من دون شرح السبب. وبعد ذلك فهمت من شخص ثالث أن السبب هو صبغة الشارع» الشرقية.

العنصرية بارزة أكثر داخل المستوطنات

وأشارت «غلوبس» إلى أن الواقع اليومي في سوق العقارات الحريدية يعكس ما يلي: السكن قرب أشخاص من التيار الحريدي الذي تنتمي إليه والطائفة التي تنتمي إليها، أي عدم الاختلاط. وأضافت الصحيفة أنه في المدن الحريدية الجديدة، وخصوصًا في مستوطنتي «موديعين عيليت» و«بيتار»، فإن الغربلة تتم بواسطة لجان إسكان، وهي لجان قبول سرية تصادق على شراء شقق وتأجيرها، وأحيانا يكون الجيران هم المسؤولون عن عملية الغربلة هذه.

وقال شخص مطلع على هذه الحالة عن كثب للصحيفة «توجد مبان متفق فيها مسبقا بين الجيران على أن من يبيع البيت ينبغي أن يبيعه إلى شخص مقبول علينا، وأن يكون أشكنازيا طبعا، وعندما يأتي المشتري المحتمل يتم إرساله إلى أحد الجيران من أجل أن يعبر عن رأيه فيه. والجميع يعرف أنه بعد أن يأتي شرقيون إلى منطقة معينة، فإن قيمة الشقة تبدأ بالانخفاض».

وليس هذا وحسب، إذ قال ناشط اجتماعي في مستوطنة «موديعين عيليت» للصحيفة إنه «توجد أماكن يتم فيها إلزام السكان بالتوقيع على عقد يقضي بأن لا تزيد نسبة الشرقيين في البناية عن ٣٠٪. وعندما تقترب نسبتهم من ٣٠٪، تطلب لجنة الإسكان من وسيط العقارات أن يعرض على مشترين شرقيين شققا في بناية أخرى. ولن يكون هناك وسطاء عقارات أو مكاتب دعاية يسوقون عقارات من دون تعاون مع لجنة الإسكان، ومن يحاول العمل بشكل مستقل سيجد نفسه سريعا من دون عمل».

وأشارت الصحيفة إلى أنه في المدن العريقة المختلطة، أي التي يسكن فيها الحريديم الأشكناز والسفاراديم، مثل القدس وبني براك، تقوم السوق بعملية الانتقاء بنفسها.

وتطرقت المحاضرة في قسم الجغرافيا في كلية «أورانيم» والباحثة في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، الدكتورة لي كاهنر، في رسالة الدكتوراه التي أعدتها، إلى انتشار السكان الحريديم في إسرائيل وتقسيمهم الطائفي. ولخصت استنتاجاتها في هذا السياق بالقول إنه «بموجب المفهوم الحريدي، من ناحية المواصفات التي تميز البناية، فإن عددا أكبر من الأشكناز يعني أن المواصفات أفضل، لأن القيمة الشرائية للشقق ترتفع كلما كان في البناية عدد أكثر من الأشكناز».

وأردفت كاهنر أنه «ليس أنه لا يوجد سفاراديم أبدا، وإنما هناك تشديد على أن ينتمي السفاراديم الذين يسكنون في البناية إلى مجموعة نخبوية، أي أن يكونوا متعلمين وأغنياء أو متحدرين من عائلات مرموقة وأقارب لنخب سياسية أو حاخام كبير. وبالمناسبة، السفاراديم ليسوا وحدهم، فهناك أيضا أوساط مثل (التيارات الحريدية) براسلاف وحباد ومتدينين جدد الذين يتم تقديرهم بشكل متدن، ورغم ذلك ما زال بالإمكان القول إن للطائفية ثِقلا أكبر من التيارات المختلفة».

وأكدت الباحثة أن الحريدي الذي يريد بيع بيته والانتقال للسكن في مدينة أخرى، يشعر أنه ملزم ببيع البيت وفقا لرغبة جيرانه «لأنه ما زال جزء من المجتمع الذي يمارس ضغوطا عليه. لا يوجد هنا سلوك بأنه 'ليكن الطوفان من ورائي'. وقال لي شخص أراد بيع بيته والانتقال للسكن في القدس كيف أنه 'راجت شائعة فورا، ووصل الجيران الواحد تلو الآخر وطلبوا، أو على الأصح قالوا، ألا أبيع البيت لسفاراديي، من أجل الحفاظ على الصبغة المغلقة للمبنى، ولكي لا أتسبب بتخفيض قيمة الشقق في المبنى وأن يبقى الطلب عليه كمبنى فيه سكان أشكناز ونوعيون ونخبويون'».

«السفاراديم هم شعب مختلف»

قال حريدي ينتمي إلى التيار الليتواني، وهو أكبر تيار حريدي أشكنازي، للصحيفة إن «السفاراديم هم شعب مختلف (من حيث تصرفاته) داخل البيت وخارجه أيضا. وتعليم الأولاد عندهم زاعق أكثر، وهم الذين يحضرون الفتية المتسربين (من المدارس الدينية) إلى المستوطنة، ولدى غالبيتهم عائلة محافظة - علمانية تأتي لزيارتهم وهذا يكشف الأولاد» على أسلوب حياة غير حريدي. ورأى أن في الأماكن التي لم يُشكل فيها نظام انتقائي منذ البداية، أو تم تشكيل عدة لجان مع التشديدات على أمور متنوعة، فإن هذه المستوطنة تعتبر حريدية أقل، وأقل جذبا للحريديم الأشكناز. والجدير بالإشارة أن التربية الحريدية الأشكنازية تعتبر في هذه التجمعات السكنية على أنها تربية نخبوية، وأن السكان لا يرغبون في السكن في مكان أكثر انفتاحا.

وقال الباحث في قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة بار إيلان، الدكتور نيسيم ليون، إن «الميل للسكن قرب من يشبهنا من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية لا يميز الحريديم فقط. وكما هي الحال لدينا جميعا، فإن الميل في المجتمع الحريدي هو السكن مع المشابه. والفرق هو فقط أن المجتمع الحريدي المشابه هو ليس بالضرورة تعبير عن مكانة وإنما عن مجموعة، تتمثل في طائفة أو تيار ديني».

وكان عضو الكنيست من حزب شاس، حاييم أمسالم، قد تعرض لانتقادات شديدة للغاية في أعقاب قضية مستوطنة «عمانوئيل»، بعد أن قال إن قيادة شاس ترسل بناتها إلى مؤسسة تعليمية أشكنازية وبذلك تخلد مكانة هذه المؤسسة على أنها مرموقة أكثر. وقال للصحيفة إن «لجنة الإسكان هي اختراع متطور عندما يريد المرء منع أو خفض عدد الأشخاص الذي لا يريدون إدخالهم. والوضع هو ليس أن جميع الأشكناز لا يريدون جميع السفاراديم، وإنما هذا منوط بمن هو السفاراديي. واللجان هي أداة للحفاظ على صبغة الحي. وثمة أساس منطقي لوجود مجموعات تريد السكن سوية والحفاظ على صبغة دينية معينة، لكن أحيانا يتم تشويش الحدود بين الصبغة الدينية والصبغة الطائفية. وفي عمانوئيل أيضا لم تكن أية مشكلة في التربية والتعليم، وإنما مشكلة عنصرية».

وقال شخص حريدي شرقي «نحن حريديم، من دون تلفزيون في البيت ومن دون فذلكات. ومع هذا تمت مطالبتنا بتعبئة نماذج مع اسمي واسم زوجتي، واسم عائلتها السابق، والمؤسسات التعليمية التي درسنا فيها، واسم الحاخام الذي أتشاور معه. وقد تم قبولنا بفضل علاقاتنا، لكن أشخاصا ذكروا أنهم تعلموا في يشيفاه سفاراديية تلقوا ردا سلبيا خلال ثلاثة أو أربعة أيام. وأحيانا يسوغون (في لجنة الإسكان) ذلك بأنك لست متدينا بما فيه الكفاية وأحيانا أخرى لا يقولون شيئا. وإذا كان الرد سلبيا، بالإمكان عمل كل شيء، ولكن لا شيء سينفع».

وأضاف أنه في حال قرر شخص حريدي أشكنازي تأجير بيته لحريدي شرقي فإنه «سيتعرض لمضايقات. وكانت هناك حالات تم فيها وضع نفايات قرب باب بيته. وكانت هناك حالات تم فيها إخراج ابن المؤجر من المعهد الديني بادعاء أنه يزعج أو لا يركز في الدراسة بشكل كاف. وإذا كان المؤجر قويا ونجح في إبعاد المزعجين فإنهم ينتقلون إلى إزعاج المستأجرين».

مجتمع الحريديم: عنصرية داخلية.

دراسة إسرائيلية جديدة:

توسيع التعاون مع روسيا من خلال دمجها في دور سياسي بات أهم من أي وقت مضى!

السياسة الروسية في الشرق الأوسط وصلت إلى مفترق طرق في أعقاب «الربيع العربي»

بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الاثنين، زيارة رسمية إلى إسرائيل، في ظل خلافات بين الدولتين حول عدد من القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، أبرزها الموقف من الأزمة السورية والبرنامج النووي الإيراني وعملية السلام المجمدة بين إسرائيل والفلسطينيين. وتنظر إسرائيل إلى روسيا، على أنها لاعب قديم في الشرق الأوسط يسعى إلى إعادة حضوره، بقوة، في المنطقة كدولة عظمى.

وأصدر «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب بحثا، مؤخرا، جاء تحت عنوان «روسيا في الشرق الأوسط - سياسة تحت الامتحان» أعده الدبلوماسي الإسرائيلي السابق تسفي ماغين.

وقد عمل ماغين لسنوات طويلة في شعبة الاستخبارات العسكرية وفي وزارة الخارجية. وكان سفيرا لإسرائيل في أوكرانيا بين السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٧، وسفيرا في موسكو في العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩. وترأس بين الأعوام ١٩٩٩ - ٢٠٠٦ منظمة «نتيف»، وهي بمثابة جهاز استخبارات يعمل في دول الاتحاد السوفياتي السابق، وغايته دفع اليهود هناك إلى الهجرة إلى إسرائيل.

وترأس ماغين بين السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ معهد الدراسات الأوروبية - الآسيوية في المركز المتعدد المجالات في مدينة هرتسيليا. وهو اليوم باحث كبير في «معهد دراسات الأمن القومي».

وأشار ماغين في بحثه إلى أسباب وعوامل عديدة مجتمعة جعلت الشرق الأوسط منطقة هامة بالنسبة لروسيا، الآن، والاتحاد السوفياتي، في الماضي. وكتب أن العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وإسرائيل مرّت بتحولات وتقلبات، ورغم أن الاتحاد السوفياتي كان من أوائل وأهم الدول التي اعترفت بإسرائيل لدى قيامها في العام ١٩٤٨ «إلا أنه بعد ذلك وقف إلى جانب أعداء إسرائيل». وأضاف أنه بعد تفكك الاتحاد السوفياتي أوقفت روسيا ضلوعها في الشرق الأوسط، لكنها استأنفت ذلك بعد عشر سنوات بعد أن أصبح بوتين رئيسا لها.

ورأى ماغين أن سياسة روسيا، وقبلها الاتحاد السوفياتي، في الشرق الأوسط كانت وما زالت نتيجة للمنافسة بينها وبين الغرب، وخاصة الولايات المتحدة. وتنبع أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا من موارد هذه المنطقة وحقيقة أن دولا فيه هي زبون مركزي للصادرات الأمنية الروسية. وأشار ماغين إلى أن أحد أسباب ضلوع روسيا وحضورها بقوة في الشرق الأوسط، في العقد الأخير، هو كبح تمدد الإسلام الراديكالي إلى أراضيها. وقد أدت هذه الأسباب إلى زيادة التأثير الروسي في المنطقة من أجل رفع مكانتها الدولية.

ولفت الباحث الإسرائيلي إلى أن روسيا أقامت تحالفات مع دول في المنطقة تشكل أساسا لمكانتها فيها، في إطار منافستها مع الولايات المتحدة، ولذلك «تحولت روسيا إلى حارسة النظام الإيراني الذي يسعى إلى استكمال تطوير البرنامج النووي، وللنظام السوري الذي يواجه ثورة داخلية».

وخلقت أحداث «الربيع العربي» في الشرق الأوسط، منذ مطلع العام الماضي، واقعا إقليميا جديدا له انعكاسات معقدة على الشرق الأوسط والحلبة الدولية. وأشار ماغين إلى أنه نتيجة لـ «الربيع العربي»، وبعد سنوات من التواجد الروسي في المنطقة، وتحقيق إنجازات كبيرة فيما يتعلق بعلاقاتها مع دول المنطقة، وصلت السياسة الروسية إلى مفترق طرق.

فقد فوجئت روسيا، كغيرها من الدول الكبرى، من التحولات في الدول العربية «التي أدت إلى فقدان مكاسب هامة». وعلى أثر ذلك اضطرت روسيا إلى بذل جهود كبيرة في البحث عن مصادر تأثير وعلاقات جديدة ومتجددة. وكانت هذه العملية مرتبطة باحتكاكات مع دول في الشرق الأوسط ومع خصوم في الساحة الدولية.

ورأى ماغين أنه «على ضوء نشوء واقع جديد، تظهر مؤشرات إلى حدوث تغيرات حقيقية في سياسة روسيا الشرق أوسطية. وبين هذه المؤشرات تزايد الوزن الذي تنسبه لإسرائيل، انطلاقا من أن توثيق التعاون مع إسرائيل سيساهم في دفع المصالح الروسية في المنطقة».

نسخ سياسات سوفياتية

حددت الحكومة الروسية، في بداية القرن الواحد والعشرين، الغايات الاستراتيجية الروسية الحالية بهدف منحها مكانة دولة عظمى عالمية. واستندت هذه الغايات إلى ظروف قاهرة سياسية وأمنية واقتصادية تواجهها روسيا في هذه الفترة، وأن أي طريق أخرى ستؤدي إلى إضعافها وربما إلى تفككها أيضا. وتمت بلورة هذا المفهوم لدى انتخاب بوتين رئيسا، الذي عمل على تغيير المفهوم الذين وضعه سلفه، بوريس يلتسين، الذي سعى منذ انهيار الاتحاد السوفياتي إلى جعل روسيا دولة على الطراز الديمقراطي - الغربي.

وأدت استراتيجية يلتسين، في العقد الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفياتي، إلى أن يسود في روسيا نظام اجتماعي - اقتصادي غير مستقر، وأضعف مكانتها الدولية. وعمليا، لم تنجح روسيا في تعبئة الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي خلفه في الحلبة الدولية، وتم إقصاء روسيا عن مركز الحلبة الدولية.

وأكد ماغين أنه طرأ تغيير جوهري على السياسة الخارجية الروسية، خلال ولايتي بوتين الرئاسيتين الأوليين، بين السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨، وولاية خلفه، ديمتري ميدفيديف، بين السنوات ٢٠٠٨ - ٢٠١٢. وتم توجيه سياسة بوتين وميدفيديف من أجل إعادة مجد روسيا كدولة عظمى والاضطلاع بدور مؤثر في بلورة النظام العالمي. وبفضل هذه السياسة غيرت روسيا صورتها. ورغم أن جهودها من أجل الوصول إلى مكانة حاسمة لم تحقق بعد النتائج المرجوة، لكن لم يعد بالإمكان تجاهل روسيا كلاعب دولي هام.

ومن أجل دفع مكانتها الدولية، بلورت روسيا سياسة خارجية نشطة، وصفها ماغين بأنها «تتميز بتوجه أخلاقي مزدوج إلى القضايا الدولية المختلفة، واستخدام التضليل في إدارة علاقاتها الخارجية. وتستند هذه السياسة إلى استغلال أوضاع انعدام الاستقرار في أماكن مختلفة في العالم. وهي تناور بين اللاعبين المحليين بواسطة مبدأ 'فرق تسد'، وبواسطة الاحتكاك مع المنافسين العالميين، وتقوم خلال ذلك باستفزاز وتحد غير مدعومين في غالب الأحيان بقدرات فعلية، في محاولة لإبعادهم عن جبهات عدة. وأدركت روسيا كيفية استغلال أدوات وأفضليات نسبية متوفرة لديها، مثل ترسانتها النووية، المساوية لتلك الأميركية، وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وكونها شريكة في 'الرباعية الدولية' وقدرتها المثبتة على المبادرة وإدارة النزاعات، من أجل طرح نفسها كلاعب هام. ولم يتم تطوير هذه السياسة من عدم، وإنما تم نسخها من الممارسات السوفياتية». فقد استخدم الرئيس السوفياتي، نيكيتا خروتشوف، مثل هذه السياسة ضد العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، وخلال أزمة الصواريخ في كوبا.

ويعتبر الشرق الأوسط أحد أهم المناطق التي تسعى روسيا إلى تقوية مكانتها فيها، إذ تنظر روسيا إلى هذه المنطقة على أنها ذات أهمية جيو - سياسية وتلتقي فيها مصالح إقليمية وعالمية، ولذلك فإنها منطقة منافسة دولية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. وتجعل هذه المعطيات الشرق الأوسط مركزا يكمن فيه تهديد للأمن القومي الروسي.

تراجع مكانة الولايات المتحدة

وأشار ماغين إلى أن روسيا نجحت في السنوات الأخيرة في دفع جزء من غاياتها في الشرق الأوسط، وذلك بفضل ملاءمة سياستها مع الواقع المتغير في المنطقة وممارسة قواعد لعبة تتمثل في المناورة بين المعسكرات. لكن بطبيعة الحال، فإن المصالح الروسية في الشرق الأوسط تصطدم بمصالح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتشكل مصدرا لاحتكاك محتمل مع الصين.

وأضاف ماغين أنه حتى موعد حدوث التقلبات التي أحدثها «الربيع العربي»، استندت الاستراتيجية الروسية في المنطقة إلى تقدير مفاده أن مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أخذت تضعف. كما أن الطريق المسدودة التي وصلت إليها العملية السياسية الإسرائيلية - العربية عموما والإسرائيلية - الفلسطينية خصوصا، تعتبر في موسكو أنها أحد المؤشرات التي تعبر عن هذا التوجه. وهذا التقييم تمت ترجمته إلى مجهود روسي متزايد من أجل إقصاء الولايات المتحدة عن المنطقة على أمل احتلال مكانتها كلاعب قيادي.

وتابع ماغين أن تطبيق هذا المفهوم جعل روسيا تركز على تطوير علاقاتها مع اللاعبين المختلفين، وأحيانا المتنافسين والمتخاصمين، في الشرق الأوسط. وأعطى الباحث مثالا على ذلك من خلال «إقامة روسيا علاقات وثيقة مع المعسكر الراديكالي في المنطقة (أي إيران وسورية وحزب الله)، الذي أصبح شريكا أساسيا في دفع السياسة المعادية للغرب، في موازاة انضمامها النشط إلى الحراك السياسي في المنطقة واندماجها في هيئات دولية مختلفة تسعى إلى دفع عملية سياسية بين إسرائيل وجاراتها. كذلك عملت روسيا على تعميق ضلوعها الأمني في المنطقة، الذي تم التعبير عنه بإقامة قواعد عسكرية في سورية وتصدير أسلحة لكل من يطلب الحصول عليها».

معضلة «الربيع العربي» ودور إسرائيل

لكن ماغين اعتبر أن السياسة الروسية في الشرق الأوسط وصلت إلى مفترق طرق في أعقاب «الربيع العربي». وكتب أن «قيادتها تنظر إلى التغييرات السريعة الجارية في المنطقة بقلق وبمشاعر مختلطة. وتكمن المعضلة الروسية في الاختيار بين إمكانيات متعددة وتحمل جميعها معاني سلبية بالنسبة لها، وذلك رغم أن قسما من واضعي السياسة الخارجية في روسيا يؤمن بأن احتمال بناء علاقات إيجابية مع الأنظمة الجديدة في الشرق الأوسط قائم وأن من شأن ذلك أن يحسن مكانة روسيا في المنطقة. وفي المقابل، يخشى آخرون من سيطرة الإسلام الراديكالي على الشرق الأوسط، ومن تحول روسيا نفسها إلى الهدف المستقبلي للقوة الإسلامية الصاعدة ومن انتقال العملية الثورية إلى أراضيها».

ورأى الباحث أنه «من الناحية الفعلية، وحسب الواقع كما يتطور، فإن روسيا فقدت مواقعها الهامة في المنطقة. فقد وجدت نفسها عالقة في المعسكر الشيعي، من خلال خوضها صراعا متواصلا صارما في دفاعها عن المحور الإيراني - السوري الآيل للانهيار، بينما يقف أمامها المعسكر السني المتعزز، والمدعوم برؤيتها من جانب الغرب، وهو واقع من شأنه أن يقصيها عن المنطقة».

وفي غضون ذلك يتصدر احتمال شن هجوم عسكري أميركي أو إسرائيلي ضد إيران الأجندة الوطنية الروسية. وأشار ماغين إلى أنه «بين الأمور التي يجري تداولها إمكانية استغلال هجوم ضد إيران من أجل أن تبادر روسيا إلى القيام بخطوات عسكرية في منطقة القوقاز، من أجل تحقيق مصالح استراتيجية خاصة بها. ويدور في روسيا سجال مشحون حول هذا الموضوع، إذ سيكون له تبعات بعيدة الأمد في حال تطبيقه».

وأضاف ماغين أنه في إطار الرد على هذه التحديات «تعمل روسيا بشكل حثيث من أجل البحث عن حلول، بينها القيام بخطوات هدفها إقامة كتلة دول داعمة لها في الشرق الأوسط، وتشكل بديلا للعلاقات التي انهارت ولاستثمار الجهد في توسيع دورها في العملية السياسية في المنطقة. وليس واضحا ما إذا كان في نية وقدرة روسيا تحمل مسؤولية قيادة العملية السياسية أو أنها ستكتفي ربما بالضلوع فيها وهو ما تعتبر أنه بحد ذاته إنجاز سياسي. وفي هذا السياق تولي روسيا لإسرائيل دورا هاما، سواء كشريكة للعملية السياسية، أو كشريك محتمل في دفع غايات روسية مستقبلية في المنطقة. وذلك، وفقا للرؤية الروسية، استنادا إلى تلاقي مصالح إسرائيلية - روسية محتملة وإلى قواسم روحانية مشتركة».

ووفقا لماغين فإنه «تم البحث في روسيا مؤخرا في إمكانية تغيير سياستها الشرق الأوسطية برمتها، والتي تشمل فكرة التقرب من إسرائيل أيضا، وبضمن ذلك على ما يبدو، تشكيل خطة عامة سياسية مشتركة. وتكمن وراء هذا التوجه مصالح سياسية واقتصادية، خاصة في مجال الغاز. وفي هذا السياق يجري الحديث عن إمكانية للمبادرة إلى محور سياسي يضم إلى جانب إسرائيل كلا من اليونان وقبرص، وهي حقيقة ستسمح لروسيا في حال تطبيقها، بأن تحسن بشكل كبير مكانتها الإقليمية على ضوء التحديات الناشئة».

وأشار ماغين إلى أن روسيا تواجه أزمة داخلية يبدو أنها تلزمها بإجراء تغييرات اقتصادية وسياسية عاجلة. فقد هددت موجة الاحتجاجات السياسية - الاجتماعية، التي ثارت في العام ٢٠١١ ورافقت إعادة انتخاب بوتين رئيسا، أركان النظام الروسي. ورأى ماغين أنه «على الرغم من أن السيطرة على الأحداث ووقف الانجراف الداخلي لن يتحققا من دون تحسين العلاقات مع الغرب، فإنه من أجل تحسين مكانتها الدولية لا تنوي روسيا التنازل عن المنافسة مع الغرب. ولذلك يتوقع في المستقبل المنظور على الأقل، أن تستمر وحتى تتصاعد المنافسة بين الدول العظمى، التي سيتم التعبير عنها في الشرق الأوسط».

وأكد ماغين أنه «بالنسبة لإسرائيل، فإن مصلحتها تكمن في حدوث تغيير في السياسة الروسية، وخاصة في المواضيع المتعلقة بالمساعدات الروسية لأعدائها. وفي هذا السياق يُطرح السؤال بشأن الثمن الذي يتعين على إسرائيل أن تدفعه على المستوى السياسي، وخصوصا فيما يتعلق بعلاقاتها مع الولايات المتحدة، وعلى المستوى الأمني، وخاصة في الحلبة الفلسطينية، من أجل الحفاظ على علاقات سليمة، وجيدة إذا أمكن، مع روسيا. وستقول الأيام المقبلة ما إذا كان بالإمكان إقامة علاقات صداقة قريبة بين روسيا وإسرائيل، اللتين لديهما مصالح مبدئية وقواسم ثقافية مشتركة، أم أن روسيا ستستمر في التعامل مع إسرائيل كوسيلة لتحقيق غايات إقليمية. وفي جميع الأحوال وفي هذه الفترة على الأقل، يبدو أن توسيع التعاون بين روسيا وإسرائيل، ومن خلال دمج روسيا بدور سياسي، أهم مما كان في الماضي، ومطلوب أن يتم هذا بالتنسيق مع الولايات المتحدة، وسيشكل أساسا مريحا ولائقا أيضا من أجل تحسين العلاقات بين الجانبين، وسيساهم أيضا في حدوث تغييرات إيجابية بالنسبة لإسرائيل في توازن القوى الإقليمي».

قراءة في دراسة جديدة صادرة عن «مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية»

التعليم العالي في إسرائيل عانى من «عقد ضائع»!

جميع مركّبات عمل مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية تعرضت خلال العقد الفائت للضرر والتآكل باستثناء مجال واحد فقط هو منالية التعليم الجامعي واستمرار هذا الاتجاه يهدد بمواصلة شدّ هذه المؤسسات إلى الوراء وإعادتها القهقرى

بقلم: سليم سلامة

تشهد الساحة الأكاديمية في إسرائيل، منذ سنوات، جدلا واسعا حول الحالة المزرية، نسبيا، التي وصلت إليها مؤسسات التعليم العالي في البلاد نتيجة سيرورة متواصلة من التراجع والتدهور تبدو معالمها ونتائجها واضحة على أكثر من صعيد.

ولم يخل هذا الجدل من تحذيرات حادة أطلقها العديد من المشتغلين في مجال الأكاديميا والدراسات العليا جوهرها أن وجهات التراجع والتدهور، بما لها من إسقاطات على غير مجال وقطاع في المستويات الاقتصادية والاجتماعية، تنطوي على نتائج وخيمة قد تكون كارثية بالنسبة إلى دولة إسرائيل.

وتشكل هذه المخاوف عصبا مركزيا وأساسيا في عمل العديد من مراكز الأبحاث والدراسات المختلفة في إسرائيل، وخاصة في السنوات الأخيرة. ومؤخرا، صدرت عن «مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية» وثيقة تعالج هذه الموضوعة، في إطار «سلسلة أوراق السياسة»، تتضمن محاولة جادة لتشخيص المسببات والعوامل التي أدت إلى هذه الحالة، ورسم تجلياتها الفعلية واقتراح حلول نحو وقف التراجع والتدهور في مجال التعليم العالي في إسرائيل، وإعادته إلى مركزه اللائق في صدارة الاهتمامات الوطنية وتمكينه من استعادة مجده المتعثر.

وهذه الدراسة، التي صدرت تحت عنوان «بعد العقد الضائع: التعليم العالي في إسرائيل إلى أين؟»، وضعها عامي فولونسكي، وهو بروفسور باحث ومحاضر في جامعة تل أبيب منذ العام ١٩٩١، يدرّس في «مركز الدراسات الأكاديمية» في أور يهودا، ومتخصص في دراسة سياسات التربية، وسياسات التعليم الجامعي، والإصلاحات في التعليم وإدارة المدارس. وكان قد شغل في الماضي منصب نائب المدير العام لوزارة التربية والتعليم لشؤون التخطيط، كما عمل مستشارا لأربعة من وزراء التربية والتعليم.

تتوزع هذه الدراسة على أربعة أقسام رئيسة: القسم الأول يعرض مميزات هذا «العقد الضائع»، بينما يبحث القسم الثاني في عمل اللجان المهنية المختصة التي خلصت إلى توصيات بشأن الإجراءات الإصلاحية، أو التحسينات، المتوجب اعتمادها في هذا القطاع. أما القسم الثالث فيبحث في خطة العمل التي تعتمدها «لجنة التخطيط والميزانيات» التابعة لـ«مجلس التعليم العالي» للسنوات ٢٠١١ - ٢٠١٦، والمتصلة أساسا بإصلاح التشويشات التي ظهرت خلال العقد المنصرم وترمي إلى وضع جهاز التعليم العالي على مسار التجدد والنماء، فيما يبحث الجزء الرابع والأخير من الدراسة في الاتجاهات الغائبة عن خطة العمل المذكورة، ومن بينها تحديث سياسة المنالية، ودور مؤسسات التعليم العالي في توفير مقومات «التعلم مدى الحياة» (Life Long Learning)، وبلورة مفهوم جديد لمسؤولية هذه المؤسسات في مجال المضامين والجودة، إلى جانب مهمة الخروج من «عنق الزجاجة البيروقراطية» في كل ما يتصل بالمصادقة على المناهج التدريسية والحاجة إلى اعتماد سياسة أكاديمية تضمن مستوى علميا لائقا بين المنخرطين في برامج تأهيل المعلمين. ويقترح هذا القسم من الدراسة وضع بنية أساسية جديدة، مصطلحية وعملياتية، تنسجم مع وجهات التطور السائدة لدى أجهزة التعليم الموازية في دول العالم المختلفة.

ويعزو فولونسكي استخدامه تعبير «العقد الضائع» إلى ما شهده جهاز التعليم العالي في إسرائيل خلال السنوات العشر الأخيرة، تحديدا، من نكوص وتدنٍّ بارز في ثلاثة مكوّنات مركزية: جودة التدريس ومستوياته، والميزانيات المرصودة للأبحاث الأكاديمية، والنقد المتواصل والمتزايد لسياسات إدارة التعليم العالي. وتزداد معالم «العقد الضائع» وضوحا وتأريقا، بوجه خاص، على خلفية الإنجازات المشهودة التي حققتها الأكاديميا في إسرائيل طوال السنوات الخوالي.

ما قبل «العقد الضائع»

تشير الدراسة، بداية، إلى أبرز ملامح التطور والنمو اللذين حققهما التعليم العالي في إسرائيل خلال السنوات الممتدة من منتصف تسعينيات القرن الماضي وحتى العام ٢٠١٠، والتي تشمل: فتح أبواب التعليم العالي أمام كل شاب ثان، تقريبا، مقابل فرصة الالتحاق التي أتيحت لكل شاب خامس في العام ١٩٩٠؛ فتح أبواب التعليم الجامعي أمام طبقات واسعة وشرائح مختلفة من المجتمع الإسرائيلي مما أحدث تغييرا في الوعي العام تمثل في النظر إلى التعليم العالي بكونه حقا أوليا وأساسيا متاحا لفئات مجتمعية واسعة وليس امتيازا مقصورا على أبناء الطبقات العليا التي تشكل العشرين الأعلى في السلم الاقتصادي – الاجتماعي؛ تدريج إسرائيل خلال السنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٥ في المرتبة الثالثة عالميا من حيث عدد المنشورات العلمية لكل مليون مواطن؛ تدريج المؤسسات الأكاديمية الثلاث الأبرز في إسرائيل (الجامعة العبرية في القدس، وجامعة تل أبيب، ومعهد «التخنيون» للهندسة التطبيقية في حيفا) خلال السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩ بين الجامعات المئة الأفضل في مجالات العلوم الطبيعية في العالم (ولا يشمل هذا التدريج «معهد وايزمان» للعلوم في رحوفوت، لكونه معهد أبحاث وليس مؤسسة للتعليم الجامعي)؛ تدريج إسرائيل في المرتبة الثالثة من حيث نسبة الاقتباسات قياسا إلى حجم الناتج القومي في العام ٢٠١٠؛ حصول خمسة علماء إسرائيليين على جائزة نوبل بين السنوات ٢٠٠٠ و ٢٠١١، بالإضافة إلى حصول عالم سادس على «وسام فيلدز» الذي يعتبر الجائزة الأكثر أهمية على مستوى العالم كله في حقل الرياضيات وتعادل جائزة نوبل.

وتضيف الدراسة، إلى هذه الإنجازات، أيضا، الحصة الكبيرة التي أسهم بها التعليم العالي في مجمل الاقتصاد الوطني، والتي تشمل: نسبة ٤١٪ من الزيادة التي تحققت في الناتج القومي خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مردّها إلى الاستثمارات التي تم رصدها لأغراض الأبحاث والتطوير؛ نسبة ٢٩٪ من تلك الزيادة عينها مردها إلى ارتفاع مستوى التعليم الجامعي؛ اعتماد ٧٠٪ من براءات الاختراع على البحث الأكاديمي والحساسية البالغة التي أبدتها مؤسسات التعليم العالي للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة من خلال مواءمة نفسها ومناحي تطورها لهذه الاحتياجات.

ولكن، على الرغم من هذه الإنجازات اللافتة، تعرض التعليم العالي في إسرائيل خلال العقد الأخير إلى كثير من الانتكاسات والتراجعات التي ألقت بظلالها على قدرة هذه المؤسسات على صيانة مكتسباتها ومواصلة السير في دروب تحقيق الإنجازات. ويقول المؤلف إن هذه التطورات غير المحمودة، وتحديدا في القرن الحادي والعشرين، تهدد بمواصلة الشدّ بمؤسسات التعليم العالي إلى الوراء وإعادتها القهقرى، مشيرا إلى أن جميع مركّبات عمل هذه المؤسسات تعرضت للضرر والتآكل، باستثناء مجال واحد فقط هو منالية التعليم الجامعي.

مسببات «العقد الضائع» ومعالمه ومميزاته وأثمانه

يعتبر الباحث أن العام ١٩٩٣ شكّل «نقطة التحول» في مسيرة جهاز التعليم العالي في إسرائيل، والتي تمثلت في قرار مجلس التعليم العالي، في كانون الأول من ذلك العام، توسيع هيكلية هذا الجهاز بالتصديق على ٤٣ مؤسسة جديدة للتعليم العالي حظيت بالاعتراف الأكاديمي الرسمي، فحصل بطيعة الحال ازدياد كبير جدا في عدد طلاب التعليم العالي، من ١١٨ ألف طالب في العام ١٩٩٣ إلى ٢٩٠ ألف في العام ٢٠٠٩.

لكن هذا النمو السريع والازدياد المتسارع لم يكونا نتيجة خيّرة ومباركة خالصة، بل انطويا على أثمان باهظة ومؤلمة ميزت «العقد الضائع» في مجال التعليم الجامعي في إسرائيل:

أول هذه الأثمان تجسد في تراكم واحتدام العوائق البيروقراطية التي استولدها منح مجلس التعليم العالي صلاحية حصرية في مجال التصديق على مناهج التدريس الأكاديمية، ما أسفر عن تراكم كمّ هائل، نسبيا، من طلبات التصديق على مناهج كهذه على طاولة المجلس المذكور، وهو ما تحول تدريجيا ومع مرور الوقت إلى «عنق زجاجة» بيروقراطية، مثّلت عليها حقيقة أن ٤٥٠ طلبا للتصديق على مناهج تدريس جديدة كانت تنتظر دورها في العام ٢٠٠٩ وأن عملية البحث في طلب كهذا حتى البتّ بشأنه تستغرق ما يزيد عن ست سنوات.

وقد كشف هذا الواقع عن عبثية النص القانوني ومجافاته مقتضيات المرحلة المستجدة، إذ أن الهيكلية الإجرائية التي كانت تلبي الحاجة الناجمة عن وجود ثماني جامعات لم تعد قادرة على سدّ هذه الحاجة مع وجود ٦٦ مؤسسة للتعليم العالي. ولم تعد منهجية وآلية الفحص والتدقيق اللتين درج عليهما مجلس التعليم العالي في التصديق على مناهج التدريس ملاءمتين لمواكبة الوضع الناشئ، الذي يبلغ فيه عدد المؤسسات التعليمية عشرة أضعاف عددها إبان سن «قانون مجلس التعليم العالي» للمرة الأولى في العام ١٩٥٨.

الثمن الثاني في «العقد الضائع» تمثل في التقليصات المتراكمة التي أجرتها الحكومة في ميزانيات مؤسسات التعليم العالي الرسمية، والتي بلغت نسبتها نحو ٢٥٪ من مجمل المخصصات بين الأعوام ٢٠٠١ – ٢٠٠٧، إلى جانب قرار الحكومة تخفيض رسوم التعليم الجامعي بنحو ٢٦٪، ما أدى إلى تقلص مداخيل الجامعات من هذه الرسوم، من دون أن تقدم لها الحكومة أي تعويض عن هذه الخسارة. وإزاء هذا الوضع، الذي تحول إلى ما يشبه حجر الرحى الضاغط على أعناقها، اضطرت الجامعات إلى تقليص ما ترصده من ميزانياتها لأغراض البحث والتطوير وإلى تقليص عدد أعضاء السلك الأكاديمي من ذوي الدرجات العليا العاملين لديها فانخفضت النسبة العددية من محاضر كبير واحد لكل ٧١ طالبا جامعيا في العام ١٩٩٠ إلى محاضر كبير واحد لكل ٢٤ طالبا في العام ٢٠٠٩ (تبلغ هذه النسبة في الجامعات الرائدة في العالم ١٠:١)، بكل ما يستتبعه ذلك من تأثير مباشر، متواصل ومتفاقم، على جودة المستوى الأكاديمي، سواء من حيث الوقت المخصص لتعليم الطلاب وتوجيههم، حجم الصفوف التعليمية ونسبة الاكتظاظ فيها، أعباء التدريس والتوجيه الملقاة على المحاضرين، قدرة الطلاب على التوجه إلى المحاضرين والتواصل معهم للمتابعة والاستشارة.

الثمن الثالث: ازدياد متوسط العمر بين أعضاء السلك الأكاديمي في الجامعات، من ٤٦ عاما في العام ١٩٨٠ إلى ٥ر٥٣ عاما في العام ٢٠٠٩. فبينما تميزت سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بتجنيد واستيعاب المحاضرين من الجيل الشاب، نسبيا، للتدريس في الجامعات، شهدت سنوات التسعينيات اللاحقة تباطؤا شديدا في هذا المجال، حتى توقفه التام خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وإذا ما أخذنا جامعة تل أبيب نموذجا، نرى أنها قلّصت عدد أعضاء السلك الأكاديمي العامل فيها خلال العقد الأخير بنحو ٤٠٠ ملاك، بينما توقفت في المقابل عن استيعاب وتوظيف محاضرين من الجيل الشاب، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط العمر بين محاضريها، علما بأن لمتوسط العمر هذا تأثيرا حاسما في مجال خصوبة البحث العلمي ومدى اتساعه.

الثمن الرابع: هو ما يطلق عليه الباحث اسم «تعطيل (أو: تشويش) الروح الأكاديمية». فقد استهدف قرار مجلس التعليم العالي من العام ١٩٩٣، وما تبعه من قرارات حكومية وتشريعية، تحقيق غايتين أساسيتين: الأولى - زيادة منالية التعليم العالي وإتاحته لفئات وشرائح اجتماعية أوسع، من خلال الكليات الخاصة بشكل أخص؛ والثانية - زيادة الإنتاجية البحثية الأكاديمية، من خلال منح وزن خاص ومتميز للدراسة من أجل الحصول على الدرجات الأكاديمية العليا. وبينما حققت الغاية الأولى نجاحا باهرا فاق كل التوقعات والتخطيطات، تعثرت الغاية الثانية بصورة حادة لم يكن من اليسير توقعها. فبالإضافة إلى التقليصات الحادة في الميزانيات، كما ذكر آنفا، تكرست وتعمقت ثقافة «اختصار الطريق» في السعي إلى تحصيل الشهادة الجامعية. وتجسدت هذه الثقافة في أوجه عدة ومختلفة، أبرزها: اعتماد الطلاب على «التلخيصات» في دراستهم الأكاديمية، بدلا من العودة إلى المصادر والمراجع العلمية والتنقيب فيها كما تقتضي أصول الدراسة الجامعية؛ الصراع المتواصل ما بين المؤسسة التعليمية ومحاضريها، من جهة، وبين الطلاب من الجهة الأخرى حول دراسة المواد الإلزامية التي يتضمنها المنهاج التعليمي؛ العرض المتزايد على يوم تعليمي واحد أو يومين اثنين أسبوعيا؛ إعداد وتقديم الأطروحات الأكاديمية الثنائية المشتركة، بحيث يشترك طالبان اثنان في أطروحة واحدة ويتقاسمانها؛ سوء استخدام التقدم العلمي في مجال الرقمنة، الذي يتيح نسخ الأطروحات الأكاديمية بسهولة فائقة، نسبيا، إضافة إلى انتشار واتساع ظاهرة بيع وشراء الأطروحات الأكاديمية عبر الانترنت؛ المنافسة غير المنضبطة بقواعد مرعية بين المؤسسات التعليمية، والتي تغلب عليها المفاخرة بخفض سقف المتطلبات الأكاديمية مقابل التركيز على «الجهد الفردي» في تحصيل اللقب الجامعي؛ الازدياد المتواصل وغير المنطقي في نسبة العلامات الواقعة بين ٩٠ و ١٠٠. ويضاف إلى هذه كلها، أيضا، اتساع وازدياد المساقات التعليمية التي تتيح الحصول على اللقب الجامعي الثاني بدون الحاجة إلى إعداد وتقديم أطروحات بحثية أكاديمية. وقد حصل هذا الاتساع والازدياد في هذه المساقات كجزء من المنافسة غير المنضبطة بين المؤسسات التعليمية وعلى خلفية الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها الجامعات الرسمية، بشكل خاص، والتي وجدت فيها حلا يضمن لها مداخيل غير قليلة تعوّضها عن جزء من خسائرها المذكورة سالفا.

الثمن الخامس: محاولة الحكومة مصادرة الحرية الأكاديمية الممنوحة لمجلس التعليم العالي بما يمكنها من ممارسة دور أكثر تأثيرا وفاعلية ليس في مجال تحسين أوضاع المؤسسات التعليمية، وخاصة الجامعات الرسمية، وإنما في مجال «ضبط» هذه الجامعات والتحكم بقراراتها، الأكاديمية والإدارية، التي لا تزال تتمتع بالاستقلالية والحرية. فقد قدمت، في أواخر العقد الأخير، ثلاثة مشاريع قوانين منفردة، متتالية، سعيا إلى تحقيق هذا الهدف. كان أولها في العام ٢٠٠٨ واستهدف تأميم «لجنة التخطيط والميزانيات» التابعة لمجلس التعليم العالي ونقلها إلى سلطة وزارة التربية والتعليم، فيما كان الثاني في العام ٢٠٠٩ واستهدف تغيير تركيبة هذه اللجنة بشكل يضمن تعيين أغلبية أعضائها من جانب الحكومة، بينما كان الثالث في العام ٢٠١٠ واستهدف «توجيه الأبحاث العلمية».

لفهم مرامي هذه المحاولات وأهدافها ينبغي التذكير بالصراع الذي رافق سن قانون مجلس التعليم العالي، والذي تمحور بوجه أساس حول مسألة جوهرية: الحرية الأكاديمية. وقد سبق القانون الذي اعتمده الكنيست في نهاية الأمر، في العام ١٩٥٨، ثلاثة مشاريع قوانين قدمت إلى الكنيست بدءا من العام ١٩٥٢، حتى تم التوصل إلى تفاهم وتوافق يضمنان مبدأ «عدم التدخل السياسي في التعليم العالي وحرية الأكاديميا». ولدى فهم هذه الخلفية، يتضح جليا أن مشاريع القوانين الثلاثة الجديدة التي قدمت في أواخر العقد الماضي، إنما تغيّت، في جوهرها الحقيقي، العودة بقانون مجلس التعليم العالي إلى ما قبل العام ١٩٥٨، من خلال إفراغه من جزء من مضامينه الأساسية، ليسهل على الحكومة وائتلافها البرلماني ممارسة التأثير السياسي، بل بسط السيطرة السياسية، على المؤسسات الأكاديمية عملا بمبدأ «اليد التي تعطي هي اليد التي تتحكم»، خاصة وأن الجامعات في إسرائيل، بشكل عام، كثيرا جدا ما وجدت نفسها، ولا تزال، هدفا لوابل الاتهامات بأنها تشكل «بؤرا» لليسار في إسرائيل و«مرتعا» لمحاضرين يعتبرون في عداد «كارهي إسرائيل» نظرا لنشاطهم، الأكاديمي الثقافي والجماهيري، المتنوع في معارضة السياسات الرسمية الإسرائيلية، وخاصة تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية العادلة، بل بلغت بعض هذه الاتهامات حد المطالبة المنظمة والصريحة بفصل بعض هؤلاء الأساتذة الجامعيين.

ولئن كانت جميع مشاريع القوانين الثلاثة المذكورة قد انتهت، حتى الآن، إلى غير ما تمناه أصحابها ورغبوا فيه، فليس في واقع المشهد السياسي – الحزبي الإسرائيلي ما يمكنه أن يضمن زوالها وزوال مبتغياتها من جدول الأعمال إلى غير رجعة.

من نشاطات «مركز مدار»

صدور كتاب «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين»

(*) رام الله- صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار كتاب «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين» للباحث والأستاذ الجامعي الإسرائيلي البروفسور أورن يفتاحئيل.

وقد أنجزت ترجمته عن الانكليزية الباحثة سلافة حجاوي.

وأكد مؤلف الكتاب في تقديم خاص للطبعة العربية أنه بصفته باحثا ملتزما بالمجتمع الإسرائيلي وبالتعايش السلمي بين اليهود والفلسطينيين، يرى أن من الواجب أن يتم النشر باللغتين العبرية والعربية، وأنه على الرغم من أن هذا التوجه لا يتفق مع المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية ذات التوجه العولمي، إلا إن النشر بهاتين اللغتين ضروري في نظره «إذا ما أريد لأبحاثنا أن تتجاوز القلاع العاجية، وأن تصبح في متناول الجمهور الأوسع. فبهذه الطريقة فقط يمكن لهذه الأبحاث أن تشكل قاعدة للحوار المفيد وللتقدم بعيدا عن الشعارات المستنفدة والصيغ الجامدة».

وقال: لقد مرت خمس سنوات على صدور كتابي الأصلي، «الإثنوقراطية»، باللغة الإنكليزية. وهي فترة تغيرت فيها الكثير من الأشياء، ومع ذلك بقيت أشياء كثيرة أخرى على حالها. من الناحية البنيوية، يبدو وكأن الوضع المتمثل في نظام الحكم الإثني بقي مسيطرا. فقد شهدت هذه الفترة أحداثا هامة أثرت على نحو متواصل في العلاقات بين اليهود والفلسطينيين، وإنما من دون أن يتم كبح أو تغيير عمليات «الترسيخ القمعي» و«الأبارتهايد الزاحف» التي تم التأكيد عليها في الكتاب. وفي هذا المجال، وبعد التأني بشكل ما، يمكن للمرء أن يستنتج أن التحليلات والأفكار التي خلص إليها كتاب «الإثنوقراطية» قد ثبتت صحتها ومصداقيتها.

وأضاف: في ضوء تلك التغيرات، والتقدم الذي تم في مجال عملي، فإن النسخة العربية من هذا الكتاب مختلفة بعض الشيء عن النسخة الإنكليزية. فقد احتفظت بالفصول التأسيسية التي تشرح كيفية تشكل النظم السياسية الإثنية، والعواقب البنيوية لها، كما أضفت إليها أربعة فصول. وتتناول هذه الفصول بتعمق تلك المحاور الرئيسة في النظام، التي لم تتم تغطيتها بشكل تام في النسخة السابقة، وبخاصة قضايا الدين والثقافة والتعددية الثقافية الحضرية، والتخطيط المكاني وقضية البدو. وتتوسع الفصول الجديدة في مجال العناصر الاستعمارية في النظام الإسرائيلي، وكذلك في مجالات النضال والتقدم نحو الديمقراطية والمساواة، على النحو الذي يتضح في مختلف المناطق والجماعات. كما حذفت ثلاثة فصول تتعلق بقضايا تاريخية أو مسائل أقل أهمية بالنسبة للقارئ العربي. وأود أن ألفت انتباه القارئ العربي إلى الفصلين الأخيرين في الكتاب اللذين يتضمنان سيناريوهين ممكنين لحلول مستقبلية. ويتعامل الأول مع البؤرة الرئيسة للنزاع- التي هي القدس، بينما يتعامل الآخر مع إسرائيل/ فلسطين ككل. ويستخدم الفصلان منطلقا واحدًا- احترام حق الفلسطينيين واليهود في تقرير المصير، وإيجاد أطر منطقية وعادلة للتعامل مع الحيّز الترابي الذي هو إسرائيل/ فلسطين.

واشتمل الكتاب على تقديم لمركز مدار بقلم الكاتب أنطوان شلحت، من طاقم المركز، أشار فيه إلى كون مؤلفه أورن يفتاحئيل أحد أبرز الأساتذة الجامعيين النقديين الما بعد صهيونيين في إسرائيل، وإلى كونه يقدّم في هذا الكتاب تعريفا شاملاً للنظام الإثنوقراطي عمومًا، ويشرّح تطبيقاته في إسرائيل على شتى الصُعُد من خلال تعقبها بأناة وتمحيص دقيقين.

وأضاف: لعل أول فحوى يطالعنا من هذا التعريف هو أنه نمط نظام خاص يعمل على تمكين «الأمة» المهيمنة (التي توصف في العادة بأنها «الجماعة المتميزة») من التوسع والإيغال في فرض الإثنية، والسيطرة على الإقليم الجغرافي المتنازع عليه، وعلى الكيان السياسي. وتوصف هذه الأنظمة بأنها أطر شرعية وسياسية وأخلاقية مهمتها إقرار كيفية توزيع السلطة والموارد. وهي تجسّد هوية وغايات مجتمع سياسي ما وأولوياته العملية. وتعتبر الدولة هي المشكّل الرئيس للنظام، توفر له المؤسسات والآليات والقوانين والأشكال التي تمنح الشرعية للعنف من أجل تنفيذ المشاريع التي يقرّها. ووفقًا لهذا التعريف، فإن الأنظمة الإثنية قد تظهر في أشكال متعددة، منها حالات الديكتاتورية الإثنية، أو حالات الأنظمة التي تنفذ إستراتيجيات عنيفة للتطهير الإثني، على النحو الذي تم في رواندا وصربيا، أو تلك التي تعتمد إستراتيجياتها على عمليات السيطرة والعزل، على النحو الذي حدث في السودان وفي جنوب إفريقيا قبل العام ١٩٩٤. لكن المؤلف يركز أساسًا على الأنظمة الإثنية التي تقدم نفسها على أنها ديمقراطية وتتبنى عدة آليات ديمقراطية رسمية كالانتخابات، وتتبنى حقوقا مدنية كحرية التنقل، ونظاما برلمانيا، ونظاما منفتحا نسبيا للإعلام والاتصالات. وعلى الرغم مما لديها من تمثيل ديمقراطي، فإنها تسهّل عمليات التوسع غير الديمقراطية للإثنية المهيمنة، ولذا يمكن وصفها بأنها إثنية مفتوحة من ناحية اتساع شهيتها للسيطرة والهيمنة. وهي تضم في الوقت الراهن دولا مثل سيريلانكا، وماليزيا، ولاتفيا، وصربيا، وإسرائيل، بالإضافة إلى حالات قديمة تعود إلى القرن التاسع عشر، مثل أستراليا.

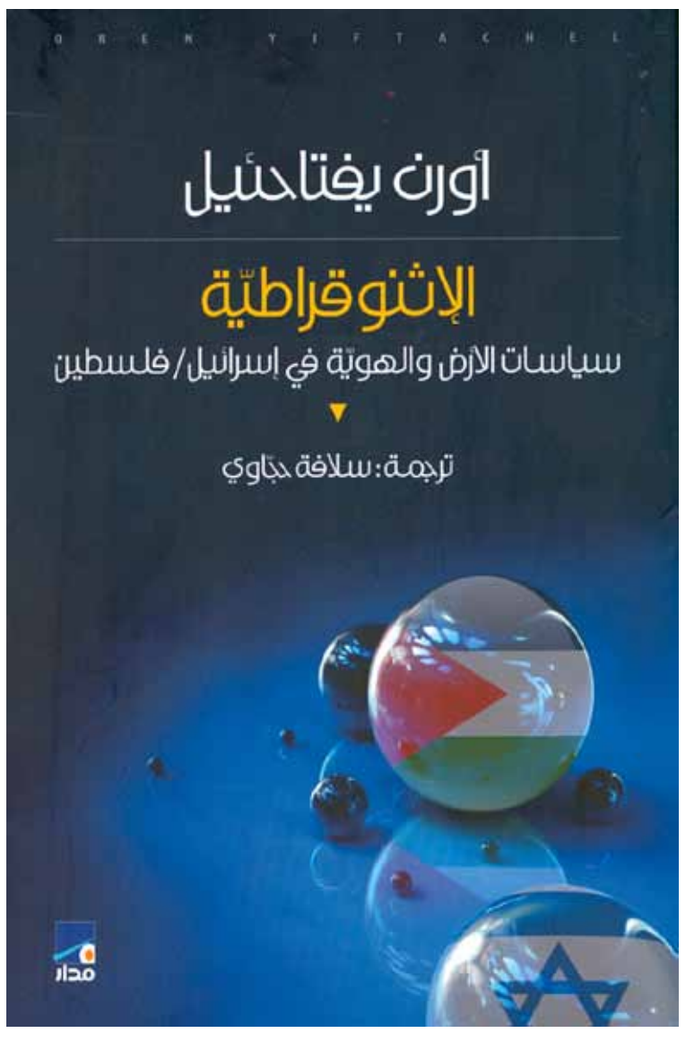

«بتسيلم»: على إسرائيل تجهيز خرائط هيكلية للبناء في قرية سوسيا بدلاً من طرد سكانها!

أكدت منظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة أن إسرائيل، كقوة محتلة، تنتهك تعليمات القانون الدوليّ، كونها لا تجهّز خرائط هيكلية للبناء في قرية سوسيا جنوبي جبال الخليل، وتحاول طرد سكانها، بدلا من ذلك. وشدّدت على أن إسرائيل تتحمّل مسؤولية العمل من أجل منفعة ورفاهية سكان المنطقة الخاضعة للاحتلال.

جاء ذلك في تقرير خاص أصدرته هذه المنظمة قبل عدة أيام في هذا الشأن، وتلقى «المشهد الإسرائيلي» نسخة منه.

وقد ورد في هذا التقرير: وزّعت الإدارة المدنية يوم ٢٠١٢/٦/١٢ أوامر هدم على أكثر من ٥٠ مبنى عرضيًا في قرية سوسيا التي تقع جنوبي جبال الخليل. وكُتب على الأوامر أنها تأتي لتجديد أوامر هدم أصلية صدرت في سنوات التسعين. وقد مُنح الأهالي ثلاثة أيام، حتى ٢٠١٢/٦/١٥، للاستئناف على الأوامر أمام مجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنية. وقدّم السّكان اعتراضاتهم على الأوامر يوم ٢٠١٢/٦/١٤، وفي هذا اليوم نفسه استجابت الإدارة المدنية لمنظمة «شومريه مشباط» («حراس القضاء») ومنحت السكان مهلة أسبوعين لتقديم التحفظات.

وأضاف التقرير: تشمل المباني التي تهدّد «الإدارة» بهدمها ١٧ خيمة سكنية على الأقل، يسكنها ما لا يقل عن ١٠٠ شخص، و١٤ خيمة تُستخدم كمطابخ. كما أنّ أوامر الهدم تسري على دكان وعيادة ومركز جماهيري ومبنى لتخزين حليب الأغنام قبل بيعه وألواح شمسية (سولارية) ومغارة تُستخدم كمتحف للثقافة الفلسطينية ومبان لتخزين المحاصيل وإيواء الدجاج والبهائم.

وفي شهر شباط ٢٠١٢ التمست منظمة «رجابيم» للمحكمة العليا مطالبة الإدارة المدنية بتنفيذ أوامر الهدم التي صدرت في الماضي بحقّ هذه المباني في القرية. وردًا على الالتماس أعلنت الإدارة المدنية في شهر آذار ٢٠١٢ أنها ستصدر أوامر جديدة «في الوقت القريب» تُمكّن أهالي سوسيا من تقديم تحفظات تتعلق بالأوامر. وفي يوم ٢٠١٢/٦/٧، جرت في المحكمة العليا مداولة أولى في الالتماس. واتضح لقضاة التركيبة في أثناء المداولة أنّ ثمة التماسات أخرى عالقة أمام المحكمة العليا، قدمها سكان القرية ضد تطبيق أوامر هدم في القرية. وعليه، قرر رئيس المحكمة العليا، القاضي آشر غرونيس، أنه «من الجدير إجراء فحص للمسألة على يد جميع الأطراف المتعلقة». وفي القرار الاحترازيّ الذي أصدره القاضي غرونيس فإنه منع تشييد مبان جديدة في أجزاء القرية التي قُدم ضدّها الالتماس، ولكنه امتنع عن إصدار أمر احترازيّ يمنع تنفيذ أوامر الهدم إلى حين انعقاد الجلسة المقبلة.

خلفية

تعيش في قرية سوسيا ٤٥ عائلة يبلغ تعدادها ٤٠٠ نسمة. ويعتاش أهالي القرية على تربية الأغنام وكروم الزيتون.

وفي حال تطبيق أوامر الهدم في هذه القرية فستكون هذه المرة الثالثة التي ستحاول فيها إسرائيل طرد سكان القرية من أراضيهم.

ويعيش سكان سوسيا في هذه المنطقة، في بعض فصول السنة، منذ القرن التاسع عشر على الأقل. وفي العام ١٩٨٣ أقيمت مستوطنة سوسيا على أراض فلسطينية أُعلنت أراضي دولة. وفي العام ١٩٨٦ طرد الجيش السكان من بيوتهم بعد أن أعلنت الإدارة المدنية أنّ منطقة القرية الأصلية هي «حديقة وطنية» في مركزها موقع آثار وحفريات. ولا يُسمح لسكانها الأصليين بزيارة هذه الحديقة. وقد نقل سكان سوسيا مكان إقامتهم إلى أراض زراعية يملكونها، والتي تقع على بعد عدة مئات من الأمتار جنوب شرقي القرية الأصلية. وفي شهر تموز ٢٠٠١، وبعد وقت قليل على قيام فلسطينيين بقتل يائير هار سيناي، من سكان مستوطنة سوسيا، قام الجيش بطرد سكان القرية للمرة الثانية من أراضيهم. وفي أثناء طردهم، هدم الجيش ممتلكات السكان وأتلف وهدم المغر والكهوف وطمر آبار المياه. والتمس سكان القرية للمحكمة العليا، التي أصدرت في شهر أيلول ٢٠٠١ أمرًا احترازيًا سمح لهم بالعودة إلى أراضيهم، إلا أنها منعتهم من تشييد أيّ مبنى جديد في القرية. وقد تأجل نقاش هذا الالتماس، ومن بين أسباب ذلك إعلان سكان القرية أمام المحكمة العليا في أيلول ٢٠٠٥ أنّ في نيّتهم الطلب من الإدارة المدنية الحصول على تراخيص بناء للمباني القائمة في القرية. وقدم عدد من سكان القرية طلبات كهذه، إلا أنها رُفضت كلها. وفي حزيران ٢٠٠٧ قرّرت المحكمة العليا شطب الالتماس.

ومنذ طرد سكان القرية في العام ١٩٨٦ لم تقترح الإدارة المدنية على السّكان مكان سكن بديلاً، ولم تحضر خرائط هيكلية تُمكّنهم من السكن على أراضيهم بشكل قانونيّ. وترفض الإدارة ربط القرية ببنى المياه والكهرباء التحتية التي أنشأتها إسرائيل في المنطقة، والتي تخدم المستوطنات والبؤر الاستيطانية، بادّعاء أنّ القرية تفتقر إلى الخرائط الهيكلية اللازمة للبناء. وفي السنوات الأخيرة نُصبت في القرية ألواح شمسية (سولارية) يجري بواسطتها إنتاج الكهرباء لاستخدام السكان. وفي العام ٢٠١١ هدمت الإدارة المدنية ١٤ مبنًى في القرية، بما فيها عشر خيم سكنية سكنها ٨٧ شخصًا، من بينهم ٣٠ طفلا. ولا يزال ٢٠ أمر هدم آخر ضد مبانٍ إضافية في القرية، من بينها المدرسة الابتدائية وبئر مياه، عالقة.

كما أنّ منظومة التخطيط الإسرائيلية في مناطق ج، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، تكاد لا تسمح بالبناء والتطوير في القرى الفلسطينية الواقعة ضمن هذه المناطق. كما أنّ سياسة إسرائيل شملت في منطقة جنوب جبال الخليل طرد سكان قرى إضافية. وخلافًا لهذا، تمتنع إسرائيل عن فرض قوانين التنظيم والبناء على البؤر الاستيطانية التي أقيمت في المنطقة خلافًا للقانون ومن دون تراخيص، وهي: «حفات معون»، «أفيغايل»، «متسبيه يائير»، «سوسيا شمال- غرب»، «نوف نيشر» و«عسائيل»، وسمحت بوصلها ببنى المياه والكهرباء التحتية.

ويدّعي سكان قرية سوسيا الملكية على قرابة ٣٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية، فيها قرابة ٣٠ بئر ماء ومُحاذية لمستوطنة سوسيا. وأصدر الجيش أوامر تمنع السكان من الدخول إلى قسم كبير من أراضيهم واستصلاحها. وفي شهر آب ٢٠١٠ التمس سكان القرية للمحكمة العليا بواسطة منظمة «شُومرِيه مِشْباط» مطالبين بإلغاء الأوامر التي تحدّ من وصولهم إلى أراضيهم. في شباط ٢٠١١ أعلنت الدولة أمام المحكمة العليا أنّ الجيش والإدارة المدنية سيقومان بجرد وإحصاء الملكيات على الأراضي في المنطقة، وبناءً على ذلك ستصدر التعليمات للقوات في المنطقة. وحتى اليوم لم يُنفذ هذا الإحصاء إلا في مناطق صغيرة فقط. كما أنّ المستوطنين يعتدون على المزارعين أيضًا في المناطق التي تصدر بحقها مثل هذه الأوامر، فيما لا يقوم الجيش والشرطة بفرض القانون عليهم.

متضامنون أجانب يدافعون عن قرية سوسيا. (أف ب)

مطالبة الجيش بوقف سياسة استخدام الكلاب

من ناحية أخرى طالبت منظمة «بتسيلم» الجيش الإسرائيلي بوقف سياسة استخدام الكلاب لمهاجمة المواطنين الفلسطينيين بصورة كلية.

وجاءت مطالبتها هذه عقب ما نشرته صحيفة «هآرتس» في أواسط حزيران الحالي بشأن اتخاذ الجيش قرارًا يقضي بوقف استخدام الكلاب لتفريق المظاهرات في الضفة الغربية، وذلك على أثر إصابة متظاهر في قرية قدوم بعد أن أطلق جندي كلبًا باتجاهه. وجرى توثيق هذا الاعتداء على يد متطوع من «بتسيلم»، فيما توجهت «جمعية حقوق المواطن» في هذا الشأن إلى قائد «فرقة يهودا والسامرة» مطالبة بالتوضيح أمام الجنود أنّه يُمنع استخدام الكلاب للاعتداء على مواطنين عمومًا، وعلى متظاهرين خصوصًا.

وقالت الصحيفة إنه بعد الحادثة تقرّر في الذراع البرية وفي وحدة مركز الطيران والتأهيلات الخاصة، التي تتبع لها وحدة «عوكتس» (وحدة استخدام الكلاب في الجيش الإسرائيلي)، وقف استخدام الكلاب في المظاهرات. ومع ذلك، أوضحت جهة عسكرية مسؤولة أنه من الجائز أن يعودوا إلى استخدام الكلاب في المظاهرات مستقبلا، «ولكن مع كمامة».

ورحبت منظمة «بتسيلم» بهذا القرار، لكنها دعت الجيش الإسرائيلي إلى وقف سياسة استخدام الكلاب لمهاجمة المواطنين بشكل نهائيّ. وأشارت إلى أنها وثقت خلال العامين ٢٠١١ - ٢٠١٢ استخدام الكلاب لا في أثناء المظاهرات فقط، ولكن أيضًا في ملابسات أخرى. ومن ضمن ذلك جرى توثيق استخدام الكلاب في أثناء اعتقال فلسطينيين حاولوا الدخول إلى إسرائيل من دون تصاريح، وإدخال كلب للتفتيش في بيت مكث فيه مواطنون. وأكدت المنظمة أن الحديث يدور هنا على وسيلة مُرعبة وخطرة لا يمكن السّيطرة عليها، ومن الممكن أن تؤدّي إلى إلحاق مسّ خطير وغير تناسبيّ بمواطنين عزل.

عصابات الجريمة المنظمة تزرع «وكلاء» لها في سلك الشرطة!

ضابط في قسم التحقيقات مع عناصر الشرطة يتحدث عن ضبط ١٣ عنصرا في السنوات الخمس الأخيرة تعاونوا مع عصابات الإجرام المنظم
*تقرير الشرطة السنوي يشير إلى ارتفاع متواصل في تكلفة الجريمة للاقتصاد الإسرائيلي *في العام ٢٠١١ بلغت التكلفة السنوية ٣ر٩ مليار دولار*

تعتبر الجريمة المنظمة أحد أكبر الملفات التي تشغل الحلبة الإسرائيلية الداخلية، على ضوء استفحالها وتمددها، لتتغلغل بأشكال مختلفة في المؤسسة الحاكمة وفي أجهزة تطبيق القانون، وهذه ليست ظاهرة جديدة، بل بدأ الحديث عنها جهارًا في النصف الثاني من سنوات التسعين، ولكن حجمها اليوم بات بأضعاف كبيرة، كما يشير تقرير الشرطة السنوي إلى ارتفاع متواصل في تكلفة الجريمة من الاقتصاد الإسرائيلي، بحيث بلغت في العام الماضي وحده ٣ر٩ مليار دولار.

وفي الأيام الأخيرة تكشفت معطيات تثير قلق الشرطة وأجهزة تطبيق القانون، في أعقاب تقديم لائحة اتهام ضد عنصر في الشرطة الإسرائيلية، بسبب تعاونه مع عصابات الإجرام. ولكنه لم يكن وحيدا، ففي السنوات الخمس الأخيرة تم كشف ١٣ عنصر شرطة يتعاونون مع عصابات الإجرام، والسؤال الأكبر الذي تواجهه الشرطة هو: كم عنصر ما زال يتحرك في صفوفها لصالح هذه العصابات الكبيرة؟.

استفحال الظاهرة

وفي تقرير نشرته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، فإن مسؤولين في وحدة التحقيقات مع عناصر الشرطة والأمن (ماحش) قالوا إنه في السنوات الخمس الأخيرة جرى ضبط ١٣ عنصر من الشرطة تعاونوا مع عصابات الإجرام، وأن الحديث يجري فقط عن الحالات التي عرفت فيها وحدة التحقيقات، «إذ جرى الانتقال للعمل لصالح الجنائيين على كافة المستويات، من ضباط كبار، وحتى عناصر شرطة صغار».

وتجري وحدة «ماحش» عمليات رقابة سرية لمشبوهين يحاولون تعقب عاملين في وحدة جمع المعلومات الاستخباراتية، وقد تحولوا إلى عناصر هامة في عصابات الإجرام وذوي شأن، لأنهم على اتصال مباشر بمعلومات سرية وهامة جدا، ولذا فإن أشكال التحقيق مع هؤلاء هي في غاية الصعوبة والحساسية والتعقيد.

ويقول ضابط كبير في «ماحش»: «إننا نضبطهم كجواسيس ونتعامل معهم كمن باعوا زملاءهم، ففي حالات كثيرة، يطلب منا ضباط أن نفسح المجال لهؤلاء كي يقوموا باعتقال أفراد العصابات بأنفسهم، كي نعرف كيفية تصرفهم ورد فعلهم».

ويتابع الضابط قائلا إنه في حالات كثيرة يكون من الصعب تقديم لوائح اتهام ضد عناصر الشرطة هؤلاء خاصة إذا كانوا من وحدات جمع المعلومات، لأن الأمر يتطلب إحضار عناصر تحقيق من الشرطة لتقديم الشهادة أمام المحكمة، وبذلك يجري كشفهم، في الوقت الذي يواصلون فيه عملهم في هذا الاطار.

وفي الأيام الأخيرة تم تقديم لائحة اتهام خطيرة ضد أحد عناصر الشرطة باسم «صربي»، فقد كان يعمل إلى حين اعتقاله ضابطا في وحدة جمع معلومات مركزية وهامة في سلك الشرطة، وهو متهم أنه في الآونة الأخيرة تجاوز الحدود، وكان يحذر جنائيين من مداهمات شرطية على محلاتهم، وخاصة على محلات القمار التي يديرونها، وقد تلقى منهم مبالغ مالية ضخمة جدا.

وقد وصلت قضية «صربي» إلى وحدة التحقيقات «ماحش» في اعقاب شكوى ضابط آخر في وحدة التحقيقات، بعدما لاحظ أن جنائيين أغلقوا محلاتهم قبل وقت قصير من موعد مداهمات الشرطة، إذ فهم الضابط أن هؤلاء يتلقون معلومات دقيقة حول عمليات الشرطة.

وعلى أثر الشكوى، قرروا في وحدة «ماحش» تزويد المشبوه بمعلومات خاطئة حول النية لمداهمة محلات تابعة لجنائيين، وقد جرى التنصت على هاتف المشبوه وهو يحذر أحد أصحاب المحلات من مداهمة الشرطة في يوم محدد وساعة معينة، وهكذا وقع في الفخ الذي نصبته له وحدة التحقيقات.

الفساد في الشرطة

ويقولون في وحدة التحقيقات مع عناصر الشرطة «ماحش» إن «صربي» ليس الوحيد في هذا العام، فقبل أكثر من شهر فرضت محكمة إسرائيلية السجن أربع سنوات على ضابط جمع معلومات آخر باسم «ريفح»، والذي حصل على لا أقل من نصف مليون شيكل (١٣٥ ألف دولار) خلال عامين من عصابات الإجرام.

وقد كان «ريفح» ينقل معلومات إلى جنائيين كانت لديهم محلات قمار غير مرخصة في جنوب تل أبيب، وحرص على تحذير أصحاب المحلات من المداهمات قبل وقوعها، وكان يحصل شهريا على ٨ آلاف شيكل (٢٢٠٠ دولار)، عدا عن «مكافآت» كان يحصل عليها في أماكن عامة.

ويقول ضابط كبير متقاعد باسم أليكس أور إنه حتى الآن لم تصل إسرائيل إلى وضع تزرع فيه عصابات الشرطة جواسيس لها في داخل الشرطة، لضرب عناصر شرطة، ولكنه عبر عن تأكده من أن لكل عصابة إجرام كبرى في إسرائيل جاسوس في سلك الشرطة، بمعنى أن في داخل جهاز الشرطة عناصر تعمل لصالح عصابات الإجرام، وفي هذا الإطار فإن الفساد في الشرطة ليس أكثر من الفساد في الأجهزة العامة الأخرى، ولكن ليس أقل من نفس مستوى الفساد في تلك الأجهزة، ويؤكد: «إن الفساد في الشرطة يعكس وجه المجتمع في إسرائيل».

ويتابع أور في لقاء مع وسائل إعلام قائلا: إن المشكلة تكمن في أن الشرطة لم تستوعب بعد كيفية تجنيد ضباط في وحدة جمع المعلومات، فليس كل شرطي دورية ناجح هو بالضرورة ضابط ناجح في وحدة معلومات، فهذه مهمة حساسة جدا، لأن الشخص يتحول إلى مركز قوة في المنطقة التي يعمل فيها.

ويحذر أور من أن عمل عناصر الشرطة المكلفين بجمع المعلومات يجعلهم على تماس وثيق مع قادة عصابات الإجرام، ومن هنا وفي حالات عديدة يتحول هذا الاتصال والتماس القريب إلى علاقة، كما كانت الحال مثلاً مع العصابة المسماة «عصابة الأخوين فرينيان».

ويدعو أور إلى إجراء تغيير جذري في عملية تشغيل شبكة جامعي وضباط جمع المعلومات في سلك الشرطة، بشكل يقلص ظاهرة تجسس العصابات، ويجعل عمل جهاز الشرطة ناجعا أكثر، وهذا من خلال اختيار نخبة، وتغيير أساليب العمل، وتشغيل أجهزة رقابة، لأنه لا أحد يعلم بالضبط حجم هذه الظاهرة، على الرغم ممن تم ضبطهم في السنوات الأخيرة.

وقالت الشرطة ردا على تصريحات أور، في بيان لها نشرته صحيفة «هآرتس»: «إن جهاز جمع المعلومات، وجهاز العاملين فيه، وأساليب العمل كلها، خاضعة للرقابة الدائمة، ووفقا للأنظمة الملزمة والواضحة، كما أن العمل الجاري لعنصر جامع المعلومات خاضع هو أيضا لتوثيق ورقابة دائمين، وتجري عمليات تعقب كثيرة».

وأضافت الشرطة في بيانها أن محاولة تعميم حالة شاذة على كل عمل الشرطة، ومن هنا الانتقاص من عمل جهاز بأكمله، هي محاولة تسيء لمن يقومون بعملهم بإخلاص وتفان.

أضرار الاجرام

وفي تقرير الشرطة السنوي الذي صدر في الشهر الماضي جاء أن الإجرام كلف الاقتصاد الإسرائيلي في العام الماضي- ٢٠١١- حوالي ١ر١٪ من الناتج العام، وهذا يعني ٤ر١٤ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٣ر٩ مليار دولار وفق معدل الصرف في العام الماضي، بمعنى آخر ما معدله ١٨٤٢ شيكلا للفرد الواحد في إسرائيل (حوالي ٥٠٠ دولار).

وتقول الشرطة إنه في السنوات العشر الماضية بلغ الضرر ١٧٧ مليار شيكل (٤٨ مليار دولار)، والأهم أنه في العام الماضي كان معدل الضرر من كل جريمة ١١٥٠٠ شيكل، وهو أعلى بنسبة ٢١٪ عما كان عليه في العام ٢٠٠٤، وعلى الرغم من ذلك، فإن تقرير الشرطة يدعي أن العام ٢٠١١ كان أفضل من العام ٢٠١٠، حين بلغ الضرر ٢ر١٥ مليار شيكل.

وتفسر الشرطة كيفية إجراء حسابات الضرر، وما هي العوامل التي يتم أخذها بعين الاعتبار لدى إجراء هذه الحسابات، على النحو التالي: الصرف على الحراسة والتأمينات، والاحتياطات الشخصية للحراسة الذاتية، وعمليات وقائية تبادر لها أجهزة تطبيق القانون والأجسام المختلفة، النشاطات الجماهيرية المتنوعة للوقاية من العنف والجريمة، وأضرار الخوف والقلق من احتمالات وقوع الجريمة، أضرار الأملاك المسروقة، والخسارة في مداخيل الضحية، وتكاليف العلاج الطبي، والتأثيرات النفسية والجسدية للضحية، وأطر معالجة الضحية، والميزانيات التي تصرف على مواجهة الجريمة اجتماعيا.

لكن في الشرطة يقرّون بأن هناك عوامل أخرى لا تؤخذ في الحسبان لصعوبة احتسابها، ولكنها تشكل عنصرا في الضرر الاقتصادي.

ويقول التقرير إنه في العام ٢٠١١ كانت الجرائم الأكثر كلفة هي جرائم الأملاك والغش والخداع، فهذا الصنف من الجرائم يشكل ٥٠٪ من الأضرار الاقتصادية، فكلفة الأضرار من جرائم الأملاك وحدها من دون الغش والخداع، بلغت في العام الماضي ٦ر٣ مليار شيكل، مقابل ٧ر٣ مليار شيكل في العام ٢٠١٠، و٤ مليارات شيكل في العام ٢٠٠٩، وبمعدل ٥ مليارات شيكل في كل واحد من الأعوام ٢٠٠٤- ٢٠٠٦، بمعنى أن جرائم الأملاك تتراجع باستمرار، بحسب تقرير الشرطة.

لكن في المقابل، فإن الاضرار المالية والاقتصادية من جرائم العنف (من دون القتل) في تزايد مستمر في السنوات الأخيرة، فقد بلغ الضرر من هذه الجرائم ٢ر٧٧ مليار شيكل، بعد أن كان المعدل السنوي في السنوات العشر الماضية ٢ر٥٨ مليار شيكل، ولكن على الرغم من هذا، فإن العام ٢٠١٠ كان عام الذروة في هذا الصنف من الجرائم، إذ بلغت الاضرار ٣ مليارات شيكل.

أما في ما يتعلق بالقتل، فإن تكلفة كل جريمة قتل تصل إلى ٢ر٢ مليون شيكل، بينما معدل تكلفة كل جريمة جنسية هو ٧ر٣٧ ألف شيكل، في حين أن تكلفة جريمة العنف من دون القتل هي ٦ر٢٨ ألف شيكل.

المطلوب رصد ميزانيات أكثر

وتشير الشرطة في تقريرها إلى انتشار القناعة في العالم بأن رصد الميزانيات الكافية لأجهزة تطبيق القانون، وخاصة الشرطة، وزيادتها بشكل دائم، يصبح مجديا على صعيد تقليص ظواهر العنف، وأيضا بالتالي على صعيد تقليص الأضرار الاقتصادية الناجمة عنها.

ويقول التقرير إن زيادة عدد أفراد الشرطة الإسرائيلية بنسبة ١٠٪ من شأنها أن تقلص الجريمة بنسبة تتراوح ما بين ٣٪ إلى ٦٪، وهذا يعني، حسب منطق التقرير، أن زيادة أفراد الشرطة مجدية أيضا من ناحية اقتصادية.

وتوقف التقرير عند مشروع «مدينة بلا عنف»، الذي ينفذ في نحو ٨٠ مدينة وبلدة، بتكلفة مالية إجمالية تصل إلى ٧٠ مليون شيكل، ولكنه يعود بالنفع اقتصاديا نتيجة لتقليص العنف، وذلك بقيمة ١٥٠ مليون شيكل.

وبناء عليه دعا التقرير إلى زيادة ميزانية الشرطة والأجهزة التابعة لها، ليس فقط من أجل تقليص العنف والجريمة، وإنما أيضا لما في ذلك من جدوى اقتصادية مثبتة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»